من القول إلى الفعل (القواعد الإرشادية)

النزوح الناجم عن الكوارث: كيفية الحد من الخطر، معالجة الآثار وتعزيز القدرة على التكيف

دليل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الهدف (هـ)

إصدار المشاورات العامة 2018

هذه الإرشادات هي مجهود من المجتمع الدولي
للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

دعماً لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

UNISDR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

النزوح الناجم عن الكوارث: كيفية الحد من الخطر، معالجة الآثار وتعزيز القدرة على التكيف

دليل لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الهدف (هـ)

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
إصدار المشاورات العامة 2018

هذه الإرشادات هي مجهود من المجتمع الدولي للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

دعماً لإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

تغطية: المجلس النرويجي للاجئين- أدريان سوربرينانت، أبريل 2017

الغلاف: امرأة تحمل الخشب والنسيج والحبال اللازمة لبناء خيمتها بعد فرارها من الجفاف. مشيت لأربع ساعات،تعبر الجبال المتاخمة للوادي الجاف. ولم يتبقى شئ من خرافها الـ200. وبسبب نقص الغذاء ، أصبح زوجها الآن في المستشفى ، تاركاً لها أطفالهم الخمسة ترعاهم وحيدة.

UNISDR
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

شكر وتقدير

هذا المبدأ التوجيهي هو نتاج للمراجعات الأدبية والمناقشات والمساهمات من أصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك الخبراءالمعينين المرشحين من قبلمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث خصيصاً من أجل تطوير إرشادات دليل من القول إلى الفعل.

يعرب مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث عن امتنانه للأفراد التاليين الذين كانوا جزءاً من مجموعة العمل:

نينا بيركلاند – المجلس النرويجي للاجئين (NRC)
إيريكا باور– مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين (UNHCR)
لينا برين – المجلس النرويجي للاجئين (NRC)
بينا ديساي – مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)
هانانتويسل شابويسات – استشاري مستقل
أمارى جبر اغزيابير – مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين (UNHCR)
لورينزو جوادانو – المنظمة الدولية للهجرة IOM
سارة كوتزاو– منهاج النزوح الناجم عن الكوارث(PDD)
(**تورستين كلوزى زيبر**– حكومة ألمانيا
سيلفي يوسا – استشاري مستقل
داريا مخناشيفا – المنظمة الدولية للهجرة IOM
يوهان أولوف غونبرغ – المنظمة الدولية للهجرة IOM
سيلفان بونسير – مركز رصد النزوح الداخلي IDMC
أتلي سولبرغ Atle Solberg – منهاج النزوح الناجم عن الكوارثPDD
ماركو توسكانو ريفالتا – مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR
إيرينا زودرو – مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR

الشكر للمساهمين الإضافيين:

(**فيسنتي أنزيللييني**) Vicente Anzellini، مركز رصد النزوح الداخلي IDMC
فاكوندو تشافيز بنيلا Facundo Chávez Penilla ، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان OHCHR
أندريا ديكروت، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR
مارين فرانك، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR
غانيس غورون، معهد نيبال لدراسات التنمية
بينيديتا جولاندي، أوكسفام ، جنوب إفريقيا
لويس هوفمان، المنظمة الدولية للهجرة IOM
محمد إبراهيم، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)
دينا يونيسكو، المنظمة الدولية للهجرة IOM
كليمنت كالونجا ، مفوضية التنمية للجنوب الأفريقي (SADC)
بابار خان، الصندوق العالمي للحياة البرية ، باكستان
اديسو كوسييفي، الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث GNDR
أنيميش كومار، المكتب الإقليمي للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارثلآسيا والمحيط الهادي
إريك موتشياني Erick Mutshayani، منهاج النزوح الناجم عن الكوارث (PDD)
إليانا سينسيانا بوسكاس) Ileana-Sinziana Puscas، المنظمة الدولية للهجرة IOM

الترجمة والتعديلات :

عماد الدين عدلي – الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)
غـــادة أحمدين – الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)
إلهـــام عفيـــفي – الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)
محمد حسيـــن – الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)
بهيـــة عمـــرو – الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)
ســـارة غـــانم – الشبكة العربية للبيئة والتنمية (RAED)

ونتوجه بالشكر الخاص إلى منسقة الدليل نينا بيركلاند، والكاتبة الرئيسية هانا انتويسل شابويسات ، والمؤلفة الداعمة سيلفي يوسا ، وكذلك إلى ميسري دليل الكلمات في العمل من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وديف بول زرفاس ، وإيرينا زودرو.

حول هذا الإصدار الاستشاري العام

كان تطوير دليل «القول إلى العمل» حول النزوح من الكوارث جهداً تعاونياً ، بقيادة المجلس النرويجي للاجئين وبتمويل من الحكومة الألمانية ، دعماً لجهود منهاج النزوح الناجم عن الكوارث من أجل ضمان أن تشمل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث في المستقبل النزوح الناجم عن الكوارث على النحو المبين في إطارسنداياللحد من مخاطر الكوارث 2015-2030. حيث تكون فريق العمل من، مكتب وزارة الخارجية الألمانية، مركز الرصد للنزوح الداخلي (IDMC) ، ومنهاج النزوح الناجم عن الكوارث (PDD) ، ووكالة الأمم المتحدة للهجرة (IOM) ، ووكالة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR).

يعد منهاج النزوح الناجم عن الكوارث مبادرة تقودها الدولة تهدف إلى تنفيذ توصيات أجندة حماية مبادرة نانسن ، التي تقدم للدول أدوات لمنع حالات النزوح الناجم عن الكوارث والاستعداد والاستجابة لها بشكل أفضل عندما يضطر الناس إلى العثور على ملاذ آخر داخل دولهم أو عبر الحدود الدولية. لمعرفة المزيد عن منهاج النزوح الناجم عن الكوارث وأجندة حماية مبادرة نانسن ، يرجى زيارة الموقع: disasterdisplacement.org

هذه هي النسخة الاستشارية العامة للدليل. إذا كان لديك تعليقات أو مساهمات للمشاركة (بما في ذلك دراسات حالة إضافية أو أمثلة للممارسات الفعالة)، فيرجى إرسالها من خلال النموذج على الموقع الالكتروني (https://www.preventionweb.net) أو الاتصال بنقطة الاتصال التالية:

نينا بريكلاند
كبير مستشاري الكوارث وتغير المناخ
المجلس النرويجي للاجئين
البريد الإلكتروني: nina.birkeland@nrc.no

ملاحظة:
عند إرسال مساهماتك ، يرجى تضمين «دليل من القول إلى الفعل الخاص بالنزوح الناجم عن الكوارث» في عنوان البريد الالكتروني.

جدول المحتويات :

I. مقدمة:
النزوح الناتج عن الكوارث والحد من مخاطره 7

1.1 الغرض وهيكل الدليل 7
1.2 النزوح الناتج عن الكوارث كتحدي في مجال الحد من مخاطر الكوارث 8
1.3 نزوح الكوارث وإطار سينداي 12

II. النزوح من الكوارث وأولويات إطار سينداي للعمل

2.1 المبادئ التوجيهية ودور أصحاب المصلحة 15
2.2 الأولوية 1 : فهم مخاطر الكوارث 15
2.2.1 تقييم مخاطر النزوح من الكوارث 16
2.2.2 جمع البيانات وتحليلها بشأن النزوح أثناء الاستجابة 17
2.2.3 جمع وتحليل المعطيات حول النزوح أثناء الاسترداد 18
2.2.4 جمع البيانات وتحليلها على المستويين العالمي والإقليمي 19
2.3 الأولوية 2 : تعزيز إدارة مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث 20
2.3.1 النزوح في حالات الكوارث في القوانين واللوائح والسياسات العامة 20
2.3.2 النزوح من الكوارث في قوانين وسياسات واستراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث 21
2.3.3 النزوح في حالات الكوارث في منتديات التنسيق الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث 22
2.3.4 السياسات العامة بشأن منع المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث 23
2.3.5 استراتيجيات وآليات معالجة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي 24
2.4 الأولوية 3 : الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل المرونة 25
2.4.1 السياسات والبرامج لمعالجة الحراك البشري المرتبط بالكوارث 26
2.4.2 إدراج مخاطر التهجير الناجم عن الكوارث في استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث 27
2.4.3 السياسات الشاملة وشبكات الأمان الاجتماعي لتحقيق حلول دائمة 28
2.4.4 ممارسات التقاسم لبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي 29
2.5 الأولوية 4 : تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة، و«إعادة البناء على نحو أفضل» في مجالات الإنعاش والتأهيل وإعادة البناء 32
2.5.1 تعزيز المعرفة بالمخاطر ونظم الإنذار المبكر وخطط الإخلاء 32
2.5.2 معالجة النزوح في خطط التأهب والطوارئ والاستجابة 33
2.5.3 معالجة النزوح في خطط التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار 34
2.5.4 الاستعداد للاستجابة للنزوح في حالات الكوارث والتعافي على المستوى العالمي والإقليمي 36

III. قائمة مراجعة لتقييم إدراج النزوح الناجم عن الكوارث في استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث 38

IV. المرفق 46
3.1 المراجع إلى النزوح الناجم عن الكوارث والحراك البشري في إطار سينداي 46
3.2 الموارد الرئيسية 47
3.3 المصطلحات 49
3.4 الصلة مع الدلائل الأخرى لـ من القول إلى الفعل 51
3.5 الصلة بالسياسات والعمليات العالمية الأخرى 52
النزوح الناجم عن الكوارث : كيفية الحد من المخاطر والتعامل مع آثارها وتعزيز المرونة 52

I. مقدمة:

النزوح الناتج عن الكوارث والحد من مخاطرها

«يتضمن إطار سينداي عددا من التدابير المتعلقة بالتنقل البشري والنزوح والإخلاء وإعادة التوطين في سياق تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والاستثمار في المرونة والاستعداد.

في سياق ذلك وادراكا لأهمية التشريعات الوطنية، يقترح إطار سينداي التنقل البشري والنزوح والإخلاء وإعادة التوطين كأولوية في تطوير الأدوات المعيارية ».

١.١ الغرض وهيكل الدليل

النزوح القسري هو واحد من أكثر الآثار الضارة والفورية للكوارث، وفي بعض الحالات يحدث حتى قبل وقوع أي خطر،لذا فإن تيسير حركة الأشخاص لتفادي تعرضهم لحالات مهددة للحياة عن طريق الإجلاء أو الترحيل المخطط هو أحد أكثر الطرق فعالية للحد من الوفيات والإصابات، غير أن الاضطرار إلى الفرار من المنزل، لا سيما عندما تكون العودة غير ممكنة لفترة غير معلومة، يميل إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية ويعرض الناس لمخاطر متزايدة مرتبطة بنزوحهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للكوارث المستقبلية.

يشكل كل من النزوح سواء قصير أوطويل الأمد عديد من التحديات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية والتماسك الاجتماعي والرفاهية الفردية والجماعية، حيث أن ارتفاع مستويات النزوح تؤثر على التنمية المستدامة وتقوض المكاسب الإنمائية على نطاق واسع، لا سيما إذا لم يتم تلبية احتياجات المتضررين بشكل كاف.

يعترف إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 بالنزوح الناتج عن الكوارث – الحركة القسرية أو غير الطوعية للأشخاص المرتبطين بالكوارث – كمصدر قلق مهم، ويوفر العديد من الفرص لوضع أهداف لاستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث (DRR) التي تقلل من خطر النزوح الناتج عنها والمعاناة الإنسانية ذات الصلة بما يتماشى مع الهدف باء، للحد بشكل كبير من عدد الأشخاص المتضررينمن الكوارث على مستوى العالم.

وإن كان لا يمكن تجنب النزوح فإن إطار العمل يحدد أيضًا الإجراءات اللازمة للتحضير للاستجابات والتي تقلل من الاحتياجات الإنسانية المحتملة وتعزز قدرة المتضررين على التكيف حتى يتمكنوا من إيجاد حل مقبول لتهجيرهم، وتعتبر معالجة النزوح الناجم عن الكوارث أمراً أساسياً لتحقيق المبدأ 19 (ج)، الذي يقر بأن إدارة مخاطر الكوارث (DRM) تهدف إلى حماية الناس وأصولهم بطرق تحفظ وتشجع جميع حقوق الإنسان.

يقدم هذا الدليل إرشادات عملية لمساعدة السلطات الحكومية على دمج النزوح الناجم عن الكوارث وأشكال التنقل الأخرى ذات الصلة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الإقليمية والوطنية وشبه الوطنية والمحلية وفقًا للهدف (هاء) من إطار سينداي،وذلك لمراجعة أو تطوير استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بحلول عام 2020. كما يقدم معلومات أساسية ويسلط الضوء على مختلف الأدوار التي يمكن أن تؤديها إدارة الحد من مخاطر الكوارث في الحد من النزوح الناتج عن الكوارث والاستعداد والاستجابة له.

يهدف الدليل في المقام الأول إلى دعم عمل كل من:

- الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية وشبه الوطنية والمحلية لإدارة مخاطر الكوارث، ولا سيما وكالات إدارة الكوارث، والدفاع المدني، والمستجيبون للطوارئ في التصدي لأخطار الكوارث.

- الحكومات الوطنية والإقليمية لضمان توافق سياسات تجنب وإدارة النزوح داخل وعبر الحدود في جميع القطاعات ذات الصلة.

- القانون وصناع السياسات الوطنيين وشبه الوطنيينكالبرلمانيين في تنظيم إدراج تدابير للحد من النزوح الناجم عن الكوارث وإدارته.

- السلطات المحلية المسئولة عن تخطيط استخدام الأراضي والتنمية الحضرية للحد من مواطن الضعف والتعرض التي قد تؤدي إلى النزوح، وضمان إدراج مخاطر النزوح الناتج عن الكوارث في خطط التنمية المكانية.

كما قد تجد جهات أخرى هذا الدليل «كلمات تتحول إلى افعال» مفيدا، مثل المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والأكاديميين.

يحتوي الدليل على أربعة أجزاء. يناقش الأول غرض المشروع، ويشرح لماذا يعتبر النزوح الناتج عن الكوارث تحديًا عالميًا بشأن الحد من مخاطر الكوارث، ويقدم لمحة عامة عن كيفية معالجة إطار سينداي لهذا النوع من النزوح.

ويبدأ الجزء الثاني بمبادئ توجيهية لوضع الأنشطة في إطار أولويات العمل الأربعة لإطار العمل ذات الصلة بالحد من الكوارث والتأهب والاستجابة لها على جميع المستويات، كما يتم توضيح الممارسات الفعالة مع أمثلة ودراسات الحالة.

أما الجزء الثالث فهو عبارة عن أداة تقييم تلخص أهم الأنشطة للتصدي للنزوح نتيجة الكوارث في إطار استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المحلية وشبه الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية. ويهدف إلى مساعدة المستخدمين على تحديد ما إذا كانت هذه الاستراتيجيات تتماشى مع إطار سينداي بشأن النزوح الناجم عن الكوارث، والمساعدة في الإبلاغ عن مؤشرات آلية الرصد في سينداي.

الجزء الرابع عبارة عن ملحق يقدم إشارات محددة إلى النزوح نتيجة الكوارث والحراك البشري في إطار سينداي، وقائمة بالموارد الرئيسية، وسرد للمصطلحات، وإشارات مرجعية إلى كلمات أخرى إلى أدلة عملية، وعرض عام لكيفية ارتباط النزوح بالكوارث بمختلف أنواعها بالسياسات والعمليات العالمية.

لم يتم تصميم الدليل كدليل إرشادي شامل لمعالجة مخاطر النزوح الناتج عن الكوارث، لذا يوصى بالمراجع المختارة للمستخدمين الذين يبحثون عن مزيد من الإرشادات الفنية حول موضوعات محددة، كما أنه لا يغطي كل الأنشطة ذات الصلة في إطار سنداي بشكل شامل،فعلى سبيل المثال، العديد من أنشطة بناء القدراتفي مجال المرونة في المناطق المعرضة للأخطار ستحد من أخطار النزوح، ومع ذلك فإنه يتبع التخطيط والإطار المنطقي في المناطق التي يغطيها، مما يعني وجود درجة من التداخل بين بعض الأقسام.

من الناحية المثالية، ينبغي مراجعة جميع أنشطة إدارة مخاطر الكوارث لضمان تلبية الاحتياجات المحددة للفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النازحين أو الذين يواجهون خطر النزوح،ويجب أن تساعد المراجع المتقاطعة ذات الصلة مع هذا الدليل «كلمات تتحول إلى افعال» في مثل هذه التحليلات.

١. ٢ النزوح الناتج عن الكوارث كتحدي في مجال الحد من مخاطر الكوارث

إن الفرار من المنزل للهروب من آثار الخطر قد يعني الفرق بين الحياة والموت، ولكن النزوح من الكوارث – الذي يشمل عمليات الإخلاء وفي بعض الحالات عمليات الترحيل المخططة – يمكن أن يكون له آثار إنسانية وخيمة وعواقب اجتماعية واقتصادية وإدارية وقانونية طويلة الأمد. خاصة عندما تدوم أكثر من بضعة أيام. كما يمكن للنزوح أن يجعل نقاط الضعف الموجودة مسبقًا أسوأ ويخلق مخاطر جديدة، مثل التدهور البيئي في المجتمعات المضيفة التي يلجأ إليها النازحون.

النزوح يعطل الأسرة والمجتمع والحياة الثقافية، ويدمر سبل العيش ويخلق البطالة، فهو يقطع التعليم، ويسبب مشاكل صحية ويجعل الظروف القائمة أسوأ، ويقلل من الوصول إلى الخدمات الأساسية، ويجعل

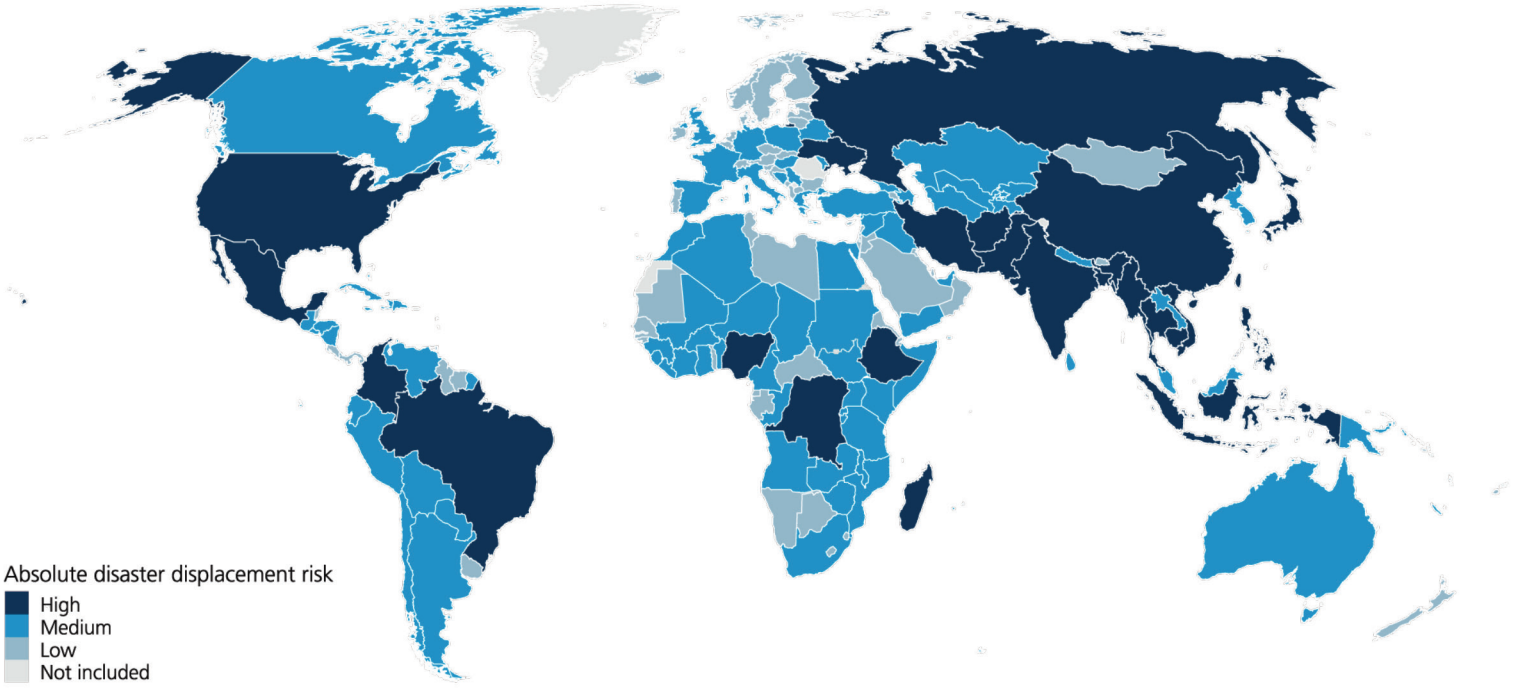

من الصعب المطالبة بحقوق الملكية، ويزيد من مخاوف السلامة والأمن، ويزيد من خطر الاتجار بالبشر ويؤدي إلى الفقر،وقد لا يتمكن النازحون من الحصول على مساعدة حكومية أو الحصول على تصريح عمل أو تسجيل أطفالهم في المدرسة إذا لم يتمكنوا من استبدال وثائق الهوية الشخصية التي تم تركها أو فقدها أو تدميرها في الكارثة.

هناك مجموعات معينة، مثل النساء والأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المهمشين والمهاجرين واللاجئين ومجتمعات السكان الأصليين، تميل إلى مواجهة تحديات إضافية خلال مرحلة الاستجابة والانتعاش. فالنساء والأطفال، على سبيل المثال قد يواجهون خطراً أكبر من العنف القائم على نوع الجنس في مراكز الإجلاء المزدحمة أو أثناء البقاء مع أسر مضيفة،وقد يواجه المسنونصعوبة في الوصول الى الرعاية الطبيةالأساسيةأوتوزيع المساعدات المساعدات بسبب القيود على التنقل.

تؤدي الكوارث المفاجئة في الوقت الحالي إلى نزوح 25 مليون شخص كل عام. وهو ما يعادل اضطرار فرار شخص من منزله كل ثانية تقريباً،وإذا تم تضمين النزوح المصاحب للكوارث البطيئة الظهور مثل الجفاف، فإن الرقم العالمي سيكون أعلى بكثير،ويحدث معظم النزوح نتيجة الكوارث داخل البلدان (النزوح الداخلي) ولكن في بعض الحالات يتم تهجير الأشخاص عبر الحدود الدولية (نزوح ناتج عن كارثة عبر الحدود).

ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تهجير الكوارث حيث أن الأحداث المناخية القاسية تصبح أكثر تواتراً وشدة ولا سيما في البلدان النامية، ومن المتوقع أيضا أن تؤدي عوامل الخطر الأخرى مثل النمو الحضري السريع وغير المخطط له، والنمو السكاني، والفقر، والصراع، وعدم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد والتدهور البيئي، إلى تغذية هذه الظاهرة وإلى زيادة حاجات المتضررين.

معظم النازحين في أعقاب وقوع الكوارث يلجأون إلى الأسر المضيفة أو المساكن المستأجرة، بدلاً من الملاجئ أو المخيمات الجماعية، وتختلف مدة النزوح بشكل كبير تبعاً لتأثير المخاطر ومرونتها من الناس والمجتمعات المتأثرة. فعلى سبيل المثال يعود غالبية الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى ديارهم بعد بضعة أيام أو أسابيع فقط، ويصبحون قادرين على البدء في إعادة بناء حياتهم، ولكن إذا كانت تأثيرات الخطر شديدة، فقد يستغرق الأمر شهوراً أو حتى سنوات قبل إعادة تهيئة الظروف ليستطيع الناس العودة بأمان واستدامة.

وفي بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن أبدا العودة، مما يعني أن خطط الاستعادة والتعمير تحتاج إلى معالجة احتياجات الأشخاص النازحين وأوجه ضعفهم أينما كانوا؛ واحترام حقهم في اختيار كيف وأين يفضلون التوصل إلى حل دائم لتشردهم. بعبارة أخرى، يجب استشارة النازحين لضمان أن تكون العملية طوعية. من المهم أيضاً إدراك أن الأمر قد يستغرق سنوات لتحقيق حل دائم.

قد تحدث أشكال أخرى من الحراك البشري – وهو مصطلح يشمل النزوح القسري، والهجرة الطوعية، والتخطيط المزمع استجابةً للمخاطر وتدهور البيئة، أو توقعاً لها. ويشمل ذلك المخاطر المتكررة المنخفضة الكثافة التي تقضي على مرونة الناس تدريجيًا بمرور الوقت،وقد يختار الناس الهجرة لتجنب مثل هذه المواقف وضغوطات بيئية أخرى، أو قد يكونون جزءاً من عملية نقل مقررة مستوطنة كاملة إلى مكان أكثر أمانًا وأقل تعرضًا. وقد يحدث هذا قبل أو بعد حدوث النزوح، ولكن في كلتا الحالتين من المهم التأكيد على أنه إذا كانت العملية غير طوعية، فقد تشكل نزوحاًقسرياً،وقد يصبح أشخاص آخرون شعوباً محاصَرة، أشخاص يريدون الانتقال لكنهم غير قادرين على القيام بذلك.

قد يكون للنزوح الناتج عن الكوارث آثار سلبية على الأشخاص غير النازحين أيضًا، ويشير مصطلح «المجتمعات المتأثرة بالنزوح» أيضاً إلى أولئك الذين يستضيفون النازحين، حيث توفر الأسر والمجتمعات المضيفة المأوى والغذاء، وتتشارك في الوصول إلى الخدماتالاجتماعية الأساسية، والتي قد تؤدي إلى تآكل قدرتها على التعامل مع الأخطار المستقبلية، وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في بعض الأحيان قد تستفيد المجتمعات المضيفة من وجود النازحين من حيث رأس المال الاجتماعي والعمالة.

ولكي تكون الجهود المبذولة من أجل الحد من مخاطر الكوارث والمساعدات الإنسانية فعالة، يجب أن تعالج مخاطر وآثار نزوح الكوارث، وعند القيام بذلك يجب أن يدركوا أن الأشخاص الذين نزحوا بالفعل بسبب كوارث أو صراعات سابقة بما في ذلك اللاجئين، والمجتمعات التي تستضيفهم يميلون إلى امتلاك قدرة أقل من نظرائهم في عموم السكان للتعامل مع آثار الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث في المستقبل.

فهم الحراك البشري المرتبط بالأخطار والكوارث وتغير المناخ

تؤثر المخاطر والكوارث وتغير المناخ على حركات الناس بطرق مختلفة، ويشير مصطلح «**الحراك البشري**» في هذا السياق إلى ثلاثة أشكال محددة للحركة: النزوح والهجرة والترحيل المخطط.

يُستخدم النزوح كمصطلح وصفي بدلاً من وضع قانوني، لتحديد الحركات الإجبارية أو غير الطوعية التي قد تحدث داخل بلد ما أو عبر الحدود الدولية وترتبط عادة بالنزاع، ولكنها تنطبق أيضًا على الحركات الإجبارية المرتبطة بالكوارث المفاجئة والبطيئة الظهور (**نزوح ناتج عن كارثة**). ويُطلق على الأشخاص الذين يفرون داخل بلدانهم اسم «النازحين داخليًا» (IDP)، كما ويشير النزوح الناتج عن كارثة عبر الحدود إلى التحركات القسرية بين الدول، ولأن الناس يميلون إلى التحرك عندما يتم إجلاؤهم لتجنب التعرض للمخاطر، فإن الإخلاء يعتبر عادة شكلاً من أشكال النزوح وإن كان عادة ما يكون قصير الأجل. عندما يكون النازحون غير قادرين على إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم لفترة طويلة من الوقت، يشار إليهم على أنهم يعيشون في نزوح مطول (كسر الجمود، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية [OCHA، 2017]).

يمكن فهم **عمليات الترحيل** المخطط لها إما كحركة قسرية أو طوعية حسب الظروف. «في بعض الحالات، سيبدأ الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات من الأشخاص في الانتقال المخطط له ويعكس مستوى تحملهم للمخاطر. وفي حالات أخرى، ستقرر الدول أنه يجب نقل الأشخاص من أجل سلامتهم وحمايتهم، على الرغم من أنهم قد يعارضون الترحيل المزمع. في جميع أنواع النقل المزمع، تكون الفروق بين الحركة «القسرية» و «الطوعية» تمييزية نوعًا ما. يمكن القول إن جميع أولئك الذين يشاركون في عملية الترحيل سيتم إجبارهم على التحرك بقوى خارجة عن سيطرتهم - كوارث وتغير بيئي، بما في ذلك آثار تغير المناخ (إرشادات حول حماية الناس من الكوارث والتغير البيئي من خلال الانتقال المخطط، معهد بروكينغز، جورج تاون) – (جامعة جورج تاون ووكالة الأمم المتحدة للاجئين [UNHCR، 2015، p.6]

معظم الناس الذين أصبحوا **بلا مأوى** بسبب كارثة – أوبعبارة أخرى تعرضت منازلهم لأضرار بالغة أو دمرت - وأصبحوا نازحين أيضًا سيتشاركون العديد من نفس نقاط الضعف والاحتياجات التي يعاني منها كل النازحون والتي قد تتطلب مأوي طوارئ وملابس وغذاء ومياه ومواد غير غذائية ومساعدة في إعادة البناء، غير أن الأشخاص الذين لا مأوى لهم ليسوا بالضرورة نازحين، إذا لم يفروا من منازلهم، مما أدى إلى احتياجات محددة للتشرد (الصكوك الوطنية بشأن النزوح الداخلي، مشروع بروكينغز - LSE بشأن النزوح الداخلي، 2013، الصفحات 66-65). وقد تشمل هذه الاحتياجات صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم بسبب العقبات الإدارية غير المقيمة وصعوبة إيجاد فرص عمل في موقع جديد وعدم تلقي معلومات عن المواعيد النهائية للتأهل للمساعدة في إعادة البناء.

آما أن الشخص المشرد ليس بلا مأوى بالضرورة، ولكنعدد المنازل التي تم تدميرها يستخدم لتقدير التهجيرات المتوسطة إلى الطويلة المدى المرتبطة بكوارث مفاجئة في حالة عدم وجود بيانات أخرى أكثر تحديداً (أنظر القسم 2.2.1).

الهجرة تشير إلى الحركات الطوعية في الغالب. قد يختار الناس الانتقال لأنهميتأثرون أو يتعرضون للأخطار والتدهور البيئي، وقد يشكل ذلك استراتيجية إيجابية لإدارة المخاطريجب أن تدعمها استراتيجياتوخطط الحد من مخاطر الكوارث، حيث يلعب المهجَّرون والمهاجرون بمن فيهم أولئك الذين يشاركون في هجرة عمالة مؤقتة ومخصصة دوراً هاماً في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود من خلال الدعم المالي والمعارف والمهارات الجديدة التي ينقلونها إلى مجتمعاتهم الأصلية. ويشار إلى التحركات التي يقوم بها الناس في محاولة لبناء قدرتهم على الصمود وقدرتهم على التكيف مع المخاطر البطيئة التوقيت والتغير البيئي على أنها الهجرة كتكيف.

غالبا ما يكون من الصعب التمييز بين النزوح والهجرة حيث قد لا يكون واضحاً للوهلة الأولى على سبيل المثال، ما إذا كان الشخص الذي يترك منطقة متضررة من الزلزال بحثًا عن عمل بعد شهر من وقوعه هو شخص نازح أو مهاجر عمالي، ونتيجة لذلك عادة ما يُنظر إلى الحراك البشري على أنه يسير على طول سلسلة متصلة في الغالب إلى الحركة القسرية السائدة. ومع ذلك، فإن الفئات مفيدة في تحديد الاحتياجات ونقاط الضعف المختلفة للسكان. هذا وقد لا يتمكن الأشخاص الآخرون من الانتقال بالرغم من الرغبة في

القيام بذلك، وقد يضطرون للبقاء في موقع متأثر أو معرض للخطر. ويشار إلى هؤلاء الناس باسم السكان المحاصرين.

قد تتغير حركة الناس ونقاط ضعفهم بمرور الوقت، حيث أن ما يبدأ عند الإخلاء قد يتطور إلى نزوح ثانوي - يتم إجباره على الانتقال إلى مكان آخر - النزوح المطول أو حتى ما يسمى بالنزوح الدائم، حيث لا يستطيع الناس العودة إلى مكانهم الأصلي. إن المخاطر البطيئة والتغير البيئي الذي يدفع الناس في البداية إلى الهجرة طواعية قد يجعل التسوية الأصلية غير صالحة للسكن في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى النزوح الدائم للمجتمع.

٣.١ نزوح الكوارث وإطار سينداي

يهدف إطار سينداي إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث من خلال سبعة أهداف عالمية تتصدى للوفيات، وعدد الأشخاص المتضررين، والخسارة الاقتصادية، وتعطل الخدمات الأساسية. يحدد الهدف (باء) هدف الحد بشكل كبير من عدد الأشخاص المتأثرين بالكوارث على مستوى العالم بحلول عام 2030، كما حددتها مجموعة عمل دولية من الخبراء بأنهم:

«المتضررون بشكل مباشر هم الذين عانوا من إصابات أو أمراض أو آثار صحية أخرى؛ الذين تم إجلاؤهم أو نزوحهم أو نقلهم أو عانوا من ضرر مباشر لموارد رزقهم وأصولهم الاقتصادية والبدنية والاجتماعية والثقافية والبيئية».

تم التأكيد على العلاقة بين الحد من مخاطر الكوارث والنزوح من الكوارث من قبل رئيس المنبر العالمي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2017 في كانكون، المكسيك، والذي ذكر أن:

> «ينبغي أن يضع تطوير استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث منظورات إقليمية وعابرة للحدود وأن يتضمن أحكاما تهدف إلى منع النزوح الناجم عن الكوارث والحد من مخاطر مخاطرها، وكذلك معالجة احتياجات الحماية للنازحين وتشجيع الحلول الدائمة للنزوح».

وللوصول إلى الأهداف من الضروري أن تكون جميع الاستراتيجيات والتدخلات في مجال الحد من مخاطر الكوارث مسئولة بصورة كافية عن مخاطر النزوح وآثارها ومواطن ضعف الأشخاص النازحين والمجتمعات المتأثرة بالنزوح، ويحدد إطار سينداي مجموعة من الأنشطة للحد من الكوارث والتأهب والاستجابة لها، سواء داخل البلدان أو عبر الحدود الدولية (انظر المرفق الأول). وتشمل الأنشطة تعزيز التعاون العابر للحدود للحد من مخاطر النزح و«ضمان الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث والنزوح الناتج عنها» من خلال تدابير مثل التدريبات على الإخلاء والتدريب على أنظمة الدعم على أساس المناطق.

ويسلط الإطار الضوء أيضاً على تطوير السياسات العامة بشأن نقل «المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لخطر الكوارث» كتدبير وقائي أو تكيفي محتمل، ويسلّم بالحاجة إلى «إيجاد حلول دائمة في مرحلة ما بعد الكوارث لتمكين مساعدة الأشخاص المتضررين بشكل يتناسب مع الكوارث». وعلى نطاق أوسع، يشجع ذلك على «اعتماد سياسات وبرامج لمعالجة الحراك البشري الناجم عن الكوارث لتعزيز صمود الأشخاص المتضررين ورفاهية المجتمعات المضيفة». وتعد الأنشطة الأخرى ذات الأولوية، مثل إدارة المعلومات والتخطيط الحضري وتخطيط استخدام الأراضي، هي أيضا ذات أهمية كبيرة للتصدي لمخاطر وآثار النزوح الناجم عن الكوارث، ولكن الصلة لا تظهر صراحة.

كما يدرك إطار سينداي أن نجاح الحد من مخاطر الكوارث مرتبط بالتنمية المستدامة والجهود العالمية لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال اتفاقية باريس،واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). وبالمثل تقر أهداف التنمية المستدامة لعام 2013 (SDGs) بأن الحد من مخاطر الكوارث DRR هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة،وكذلك يساعد دمج الحد من مخاطر النزوح في الجهود الأوسع

للحد من مخاطر الكوارث في تعزيز الترابط بين التنمية الإنسانية.

وتتطلب الاستجابة الشاملة لمخاطر النزوح الناجم عن الكوارث، بما في ذلك النزوح عبر الحدود، التعاون بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مختلف المجالات، بما في ذلك التخطيط الحضري والخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية وإدارة الهجرة وحقوق الإنسان وتغير المناخ وحماية البيئة والتنمية المستدامة (انظر المرفق الرابع).

ما أهمية أن يتصدى الحد من مخاطر الكوارث لحالات الكوارث؟

إن تدابير الحد من مخاطر الكوارث التي تم تصميمها وتنفيذها بشكل جيد تلعب دوراً هاماً في الحد من النزوح الناتج عن الكوارث والمعاناة الإنسانية وتفاديها.

تقيس تدابير النجاح في الحد من مخاطر الكوارث المدة التي يتم فيها نقل الناس عندما يكون النزوح أمراً لا يمكن تجنبه، كما هو الحال عندما يتم إجلاؤهم لإبعادهم عن طريق الأذى ويساعد نظام الحد من مخاطر الكوارث على ضمان حدوث النزوح بطريقة كريمة تحمي حقوق المتضررين دون تعريضهم لمخاطر أخرى تتعلق بالأمن والسلامة، وذلك من خلال عملية نقل مقررة جيدة التخطيط.

يميل النازحون إلى أن يكونوا أكثر عرضة للخطر ويتعرضون لمستويات أعلى من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الوفيات والإصابات والفقر والتهجير الثانوي إذا لم يتم التعامل مع احتياجاتهم بشكل كافٍ. وكثيراً ما يلجأون إلى مستوطنات غير مأهولة أو هامشية أو غير رسمية، لا سيما إذا أجبروا على الفرار عدة مرات. كما أنهم يميلون فقط إلى القدرة على العثور على عمل غير رسمي منخفض الأجر، وغالباً ما يكون ذلك في ظروف غير آمنة مع قدر ضئيل أو منعدم من الحماية الوظيفية أو الحماية الاجتماعية.

إن العواقب الاقتصادية والاجتماعية للتشرد المطول تعوق قدرة البلد على تحقيق أهدافه الإنمائية الشاملة إلى حد كبير. إن التأهب المصمم بعناية للمساعدة في الاستجابة والإنعاش يساعد الأشخاص الذين شردتهم الكوارث على إعادة بناء حياتهم وإنهاء تهجيرهم في أقرب وقت ممكن، أما بالنسبة للأشخاص النازحين داخليًا، يمكن أن تتم هذه العملية في مناطقهم الأصلية أو موقعهم الحالي أو جزء آخر من البلاد. وبالنسبة للأشخاص النازحين من الكوارث عبر الحدود، فإن هذا يعني عادةً إيجاد حل في بلدهم الأصلي، ولكن في ظروف استثنائية قد يحدث في بلدهم المضيف.

توفر البيانات التي تم جمعها بشأن النزوح الناجم عن الكوارث كجزء من الحد من مخاطر الكوارث، وأنشطة التأهب والاستجابة والإنعاش قاعدة أدلة حيوية للتصدي لمخاطر النزوح الناجم عن الكوارث وهي تستخدم لإبلاغ تقييمات المخاطر والأثر، ونظم الإنذار المبكر، وخطط التأهب والاستجابة، والتدخلات الإنسانية، وخطط التنمية، وخطط استخدام الأراضي، وجهود التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والإدارة البيئية، وإدارة الهجرة، وتعزيز حقوق الإنسان.

II. النزوح من الكوارث وأولويات إطار سينداي للعمل

يعتبر إدراج النزوح الناتج عن الكوارث في إطار سينداي أحد السياسات المهمة لوضع سياسة الحد من مخاطر الكوارث،وهناك عدد قليل فقط من استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارثDRR التي تمت الإشارة إليها مسبقًا أو تضمنت أهدافًا أو أنشطة محددة حول هذه المسألة وغيرها من أشكال التنقل البشري ذات الصلة.

٢ . ١ المبادئ التوجيهية ودور أصحاب المصلحة

يبدأ نهج مجتمع بأكمله للحد من مخاطر الكوارث حين تبدأ الشراكة بدعم وتوجيه من يواجهون مخاطر الكوارث مباشرة، مع الاعتراف بأن لديهم القدرة على المساهمة في مرونة مجتمعاتهم فيما يتعلق بجهود التمكين والمشاركة، ويدعو إطار سينداي إلى «إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين بشكل غير متناسب مع الكوارث، وخاصة الأكثر فقراً»، والتي يمكن القول إنها تشمل الأشخاص النازحين. كما أن الحد من مخاطر الكوارث (DRR) هو المفتاح لفهم إدراك المجتمعات للمخاطر التي قد تختلف عن تقييمات الحكومة.

يحدد الإطار المهاجرين على وجه الخصوص، لكن النازحين الآخرين – بمن فيهم اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين الهاربين من النزاع – يمكن أن تكون المجتمعات والمجتمعات المتضررة من التشرد المعرضة لخطر النزوح مساهمين نشطين وإيجابيين في تخطيط الحد من مخاطر الكوارث. وتعتبر هذه المشاركة، ولا سيما على المستوى المحلي، عنصراً أساسياً في ضمان أن تؤدي جهود الحد من مخاطر الكوارث إلى الحد من مواطن الضعف والتعرض للمخاطر والمخاطر على نحو فعال «مع تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها».

تم تحديد السلطات المحلية والمجتمعات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية كجهات معنية رئيسية في دعم الدول في الوفاء بمسئوليتها الأساسية للتصدي لمخاطر وآثار النزوح الناجم عن الكوارث.

٢ . ٢ الأولوية ١: فهم مخاطر الكوارث

يؤكد إطار سينداي على الحاجة إلى ضمان أن «إدارة مخاطر الكوارث» تعتمد على فهم مخاطر الكوارث في جميع أبعادها من حيث القدرة والتعرض للأشخاص والأصول والخصائص الخطرة والبيئة «لإثراء التقييمات والوقاية والتخفيف، وتدابير الاستعداد والاستجابة».

لبناء هذا الفهم من حيث مخاطر النزوح من الكوارث هناك حاجة إلى أنظمة مناسبة لجمع وتحليل وتبادل البيانات حول النزوح، حيث تكون البيانات مطلوبة قبل حدوث النزوح لتقييم مخاطر حدوثها؛ وخلال الكارثة لتحديد عدد النازحين ومواقعهم واحتياجاتهم ونواياهم من حيث الحلول الدائمة؛ ومع مرور الوقت لمراقبة أوضاع النازحين والمجتمعات المتأثرة بالنزوح، بما في ذلك تقدمهم نحو حلول دائمة وتقييمات تعرضهم وقابلية التعرض للمخاطر المستقبلية.

من المفترض أن تكون جميع البيانات مصنفة حسب العمر والجنس والحالة الصحية، وينبغي أن تحدد تلك البيانات باحتياجات محددة أخرى، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات السكان الأصليين والأقليات. يجب أن تكون الأدوات والنظم المستخدمة لجمع وتحليل البيانات قابلة للتشغيل المتبادل لتسهيل المشاركة والتبادل والمقارنة.

١.٢.٢ تقييم مخاطر النزوح من الكوارث

يتم تعريف مخاطر النزوح في حالات الكوارث على أنها احتمال أن يحدث النزوح على نطاق معين خلال فترة زمنية محددة كنتيجة لوقوع حدث خطر. والمتغيرات الثلاثة هي نوع وشدة الخطر المعني، وتعرض الناس له. لقد تضاعفت مخاطر النزوح الناتج عن الكوارث أربعة أضعاف منذ السبعينيات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة التعرض من دون حدوث انخفاض مماثل في القابلية للتأثر.

وكان الدافع الرئيسي وراء التعرض الأكبر هو النمو الحضري السريع وغير المخطط الذي يركز الناس في المناطق المعرضة للخطر في البلدان النامية. ومن بين القوى الدافعة الأخرى الحوكمة الضعيفة أو الفاسدة التي تسمح أو حتى تشجع الاستيطان في المناطق الخطرة، والصراع والعنف، مما يقلل من قدرة الناس على مواجهة المخاطر.. ومن المتوقع أن تصبح الأخطار المرتبطة بالطقس أكثر تكراراً وحيوية نتيجة لتغير المناخ، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الضعف والنزوح. كما يزيد الاستخدام المتزايد لعمليات الإجلاء المنقذة للحياة من خطر النزوح الناتج عن الكوارث.

كما أن الدافع الرئيسي لخطر النزوحيؤدي إلى مخاطر الكوارث بشكل أعم، لذلك فإن الفهم الجيد للأول يجعل أيضا تدابير للحد من هذه الأخيرة أكثر فعالية. يشمل نوع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث ما يلي:

- بيانات عن حالات النزوح المرتبطة بالكوارث السابقة، بما في ذلك مكان نشأة النازحي، ومدة التشرد وحوادث النزوح المتكرر والطيران العابر للحدود..وتستخدم البيانات التاريخية حول النزوح أو عدد المنازل المدمرة أو المتضررة بشدة في بعض الأحيان كمؤشر بديل للنزوح على المدى المتوسط إلىالطويل.

- تحليل تاريخي وحقيقي لأنماط التنقل في أوقات غير الكوارث، بما في ذلك عبر الحدود الدولية.. وتعكس أنماط النزوح في حالات الكوارث في كثير من الأحيان معدل التنقل في الأوقات العادية، بما في ذلك دوران المسافات الصغيرة والهجرة لمسافات أطول. تساعد هذه المعلومات في تحسين خرائط المخاطر.

- تخطيط استخدام الأراضي وخطط التنمية الحضرية وتقييم التدهور لتحديد المناطق المعرضة للمخاطر والهياكل التي قد تصبح غير آمنة للتسوية البشرية.

- معلومات عن السكان والمناطق الجغرافية المعرضة للمخاطر المتكررة والصغيرة الحجم أو الأحداث البطيئة التي تحد من القدرة على الصمود عبر الزمن وتؤدي إلى النزوح.

- تحديد المناطق التي يمكن أن تكون عرضة لنزوح الكوارث عبر الحدود والمجتمعات الحدودية الضعيفة المعرضة للمخاطر.

- الإسقاطات والاتجاهات الخاصة بتأثيرات تغير المناخ، والنمو الحضري، والفقر، والنمو السكاني، وتدهور البيئة على حركة البشر.

- تقييم المجموعات التي يحتمل أن تواجه مستويات أعلى من مخاطر النزوح.. حيث يميل الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو في مستوطنات غير رسمية، أو جماعات مهمشة، إلى مواجهة خطر أكبر للنزوح لأنهم عرضة لمخاطر أكثر لأسباب مرتبطة بسكنهم الضعيف، ونقص فرص العمل اللائق، والشبكات الاجتماعية المحدودة والتمييز. وقد يواجه المهاجرون – ولا سيما أولئك الذين لديهم وضع هجرة غير نظامي – والأشخاص النازحون بالفعل، مخاطر أكبر للنزوح.

- مخاطر النزوح حسب ما تراه المجتمعات الضعيفة والمهمشة لأن هذه قد تختلف عن التقييمات الرسمية بما في ذلك النزوح من الكوارث في تقييمات المخاطر

تضمين النزوح الناتج عن الكوارث في تقييمات المخاطر

ينص قانون كينيا الخاص بالمنح والمساعدة للأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المتأثرة لعام 2012 والذي ينطبق على كل من الكوارث والنزاعات، على إنشاء نظام للرصد والإبلاغ في المناطق التي يكون فيها الناس عرضة لخطر النزوح.

في المادة 5 (4): تنشئ الحكومة آلية للوقاية مكلفة بمراقبة المناطق التي يسكنها أشخاص معرضون لخطر النزوح، والإبلاغ الدوري عن الحالة في هذه المناطق، وإصدار الإنذار المبكر لأمين مجلس الوزراء ورئيس اللجنة لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها. منع النزوح الداخلي.

تتضمن المبادئ التوجيهية لتقييم المخاطر ورسم الخرائط في المفوضية الأوروبية لإدارة الكوارث «النزوح الدائم» كأثر بشري حيث إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مدعوة لاستخدام المبادئ التوجيهية كأساس لتحليلاتها الوطنية لمخاطر الكوارث.

أطلق مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) «نموذج مخاطر النزوح العالمي للكوارث» في عام 2017. وهو إجراء احتمالي فريد، هدفه الرئيسي هو استكشاف كيفية معالجة النزوح الداخلي من خلال تقييم احتمال حدوثه في المستقبل. يستخدم النموذج المساكن المدمرة كوكيل لتقدير الإزاحة المتوسطة والطويلة الأجل، ولكن نتيجة لذلك لا يغطي ذلك المصاحبة لعمليات الإجلاء

٢.٢.٢ جمع البيانات وتحليلها بشأن النزوح أثناء الاستجابة

وبمجرد أن يتشرد الناس بسبب الكارثة، فإن جمع البيانات وتحليلها أمران ضروريان لتحديد مواقعهم واحتياجاتهم وإعلامهم بالاستجابة.

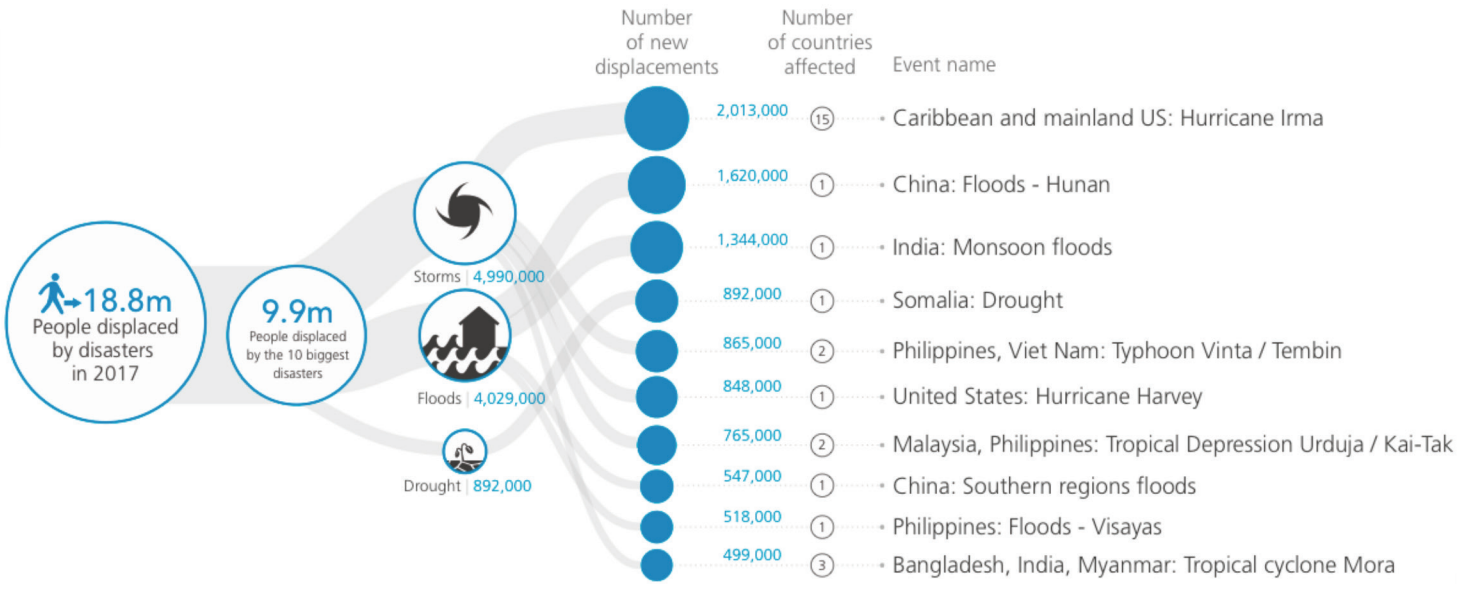

Figure 2: The ten largest disasters events that triggered disaster displacement in 2017. Source: IDMC 2018)

وقد يحدث هذا كجزء من عمليات تتبع النزوح، وتقييم الأضرار والخسائر، وتقييمات الأثر البيئي أو تقييم الإنعاش البشري والاحتياجات.

يشمل نوع المعلومات التي يجب جمعها ما يلي:

- **عدد النازحين** – أو في حالة عدم وجود هذه المعلومات—عدد المنازل التي تم تدميرها حيث يجب جمع المعلوماتبشكل مثالي حول الظروف العائلية والمجتمعية والحالة الصحية وأسباب المعيشة والوضع الثقافي والوضع السكني قبل الكارثة —سواء إن كانوا ملاكاً أو مستأجرين أو محتلين غير نظاميين.

- **الموقع:** يحضر معظم النازحين المأوى مع العائلة أو الأصدقاء، بدلًا من المخيمات والملاجئ designated المعينة رسمياً، مما يجعل من الصعب تحديدهم. وقدينتقلونعدةمراتخلالمرحلةالاستجابةللوصولإلىالمأوى والمساعداتالإنسانيةوفرصكسبالرزق،علىسبيلالمثالعندماتحدثإقامةمطولةمعأحدالمضيفين فإنها تمثل ضغوطًا مالية أو اجتماعية.

- **الاحتياجات وأوضاع الضعف الخاصة بالمهجرين:** يوجدلدى النازحين احتياجات ونقاط ضعف قد لا يحدثها سكان آخرون متضررون. وقد يشمل ذلك الافتقار إلى المأوى، وفرص كسب الرزق المحدودة، ونقص الوثائق اللازمة للوصول إلى المساعدة أو الخدمات الأساسية، والتعرض لمزيد من الأخطار، والانفصال الأسري، والتمييز، والمخاطر المتزايدة للعنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالبشر، والآثار النفسية الاجتماعية والضعف الاجتماعي أو غياب شبكات الدعم.

- **النوايا المتعلقة بالحلول الدائمة:** يساعد ذلك على ضمان احترام الدول لحق النازحين في التوصل إلى حل طوعي (انظر أيضاً الأقسام 2-2-3 و2-3-5 و2-4-3).

- **البيانات على مستوى المجتمع المحلي:** تساعد هذه التقييمات، التي تشمل التأثيرات غير المباشرة والطويلة الأجل، على تحديد احتياجات النازحين ومضيفيهم.

٣.٢.٢ جمع وتحليل المعطيات حول النزوح أثناء الاسترداد

غالباً ما يُفترض أن النازحين يعودون إلى ديارهم بسرعة بعد وقوع الكارثة، لكن هذا لا يحدث دائماً،فقد يحتاج الأمر إلى شهور أو حتى سنوات لإعادة بناء حياتهم وتحقيق حل دائم، خاصة بعد حدث واسع النطاق.. يجب جمع وتحليلالبياناتالطولية خلال مرحلة الاستعادة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار لتحديد ما إذا كانالنازحون أو مضيفوهم يحتاجون إلى مساعدة محددة حتى يتمكنوا من تحقيق حل دائم.

تتضمن المعلومات التي يجب جمعها بانتظام ما يلي:

- **الموقع والاحتياجات بمرور الوقت:** يشمل ذلك عدد النازحين الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية، والعدد الذي انتقل من مكان اللجوء الأولي إلى مكان جديد، وكيف تتغير احتياجات الناس مع تشرد النزوح.

- **تقييم الظروف في الأماكن أو المنشأ:** قد يشمل ذلك إجراء دراسات استقصائية لتقييم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق وتصورات الأشخاص النازحين من أجل تحديد ما إذا كانت العودة الآمنة والمستدامة ممكنة.

- **النوايا المتعلقة بالحلول الدائمة:** قد تتغير تفضيلات الأشخاص النازحين بمرور الوقت مع تطور الظروف.

- **الوصول إلى الخدمات الأساسية:** ويشمل ذلك التعليم على جميع المستويات، والرعاية الصحية، والإسكان الآمن، والعلاجات القانونية لقضايا الأراضي والممتلكات.

- **الحصول على المساعدة في الاستعادة:** قد يبقى بعض النازحين بسبب تعرضهم لعوائق إدارية أو قانونية للحصول على المساعدة.

- **المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية:** يجب أن يتممقارنةاعداد النازحينمع مستضيفيهمفي نطاق التجمع السكاني الأكثرتضرراً من الكوارث، وينبغي كذلك أن تغطي حالة العمالة والدخل، والإسكان،والأصول

الاجتماعية والرأسمالية، والالتحاق بالمدارس، والصحة البدنية والعقلية، والتمييز، وانتشار العنف، كما ينبغي مقارنة هذه المعلومات بتلك الواردة من مجموعات مراقبة ما قبل الكوارث.

تبادل الممارسات الفعالة بشأن النزوح الناتج عن الكوارث عبر الحدود من خلال خطة حماية مبادرة نانسن

تمت المصادقة على جدول أعمال مبادرة نانسن غير الملزمة لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، والذي يعرف بشكل أكثر بساطة بجدول أعمال الحماية، من قبل أكثر من 100 حكومة في المشاورات العالمية لمبادرة نانسن في جنيف في أكتوبر 2015.

يتم جمع جدولأعمال الممارسات الفعالة من الدول والجهات الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء العالم، استنادًا إلى خبراتها في الاستجابة للنزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود، وإدارة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في بلدان المنشأ لتجنبها.

٢.٢.٤ جمع البيانات وتحليلها على المستويين العالمي والإقليمي

كما أن تبادل المعلومات حول مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث أمر مهم على المستوى العالمي والإقليميولدى الدول خبرة قيّمة في جمع وتحليل البيانات حول نزوح الكوارث، والإخلاء، وإعادة التخطيط المخطط لها .. وكذلك الهجرة التي قد تكون مفيدة للآخرين ممن يخططون أو ينقحون قوانينهم وسياساتهم وخططهم الوطنية.. ونظرًا لأن نزوح الكوارث عبر الحدود يميل إلى الحدوث داخل الأقاليم، فإن المعلومات على المستوى الوطني تساعد أيضاً على إثراء تحليل إقليمي للمخاطر والتقييمات والخرائط لتحديد المناطق التي تتعرض لخطر **النزوح عبر الحدود**.

يجب أن تعمل المنابر الإقليمية والعالمية لتحقيق هذه الغاية على:

- وضع بروتوكولات إقليمية وعالمية لجمع البيانات وتحليلها باستخدام منهجية موحدة وقابلة للتشغيل البيني لتحديد وتسجيل النزوح التاريخي والكوارث في الوقت الفعلي، سواء على المستوى الداخلي أو عبر الحدود.
- إدماج البيانات والتحليلات المتعلقة بنزوح الكوارث أو المرتبطة بها في النظم الإقليمية والعالمية لمعالجة الإنذار المبكر والتأهب والتخطيط للطوارئ، بما في ذلك عمليات الإغاثة.

تبادل الممارسات الفعالة بشأن النزوح الناتج عن الكوارث عبر الحدود من خلال خطة حماية مبادرة نانسن

تمت المصادقة على جدول أعمال مبادرة نانسن غير الملزمة لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ، والذي يعرف بشكل أكثر بساطة بجدول أعمال الحماية، من قبل أكثر من 100 حكومة في المشاورات العالمية لمبادرة نانسن في جنيف في أكتوبر 2015.

يتم جمع جدولأعمال الممارسات الفعالة من الدول والجهات الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء العالم، استنادًا إلى خبراتها في الاستجابة للنزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود، وإدارة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في بلدان المنشأ لتجنبها.

الموارد الأساسية بشأن النزوح من الكوارث وفهم مخاطر الكوارث

المجموعة العالمية لتنسيق المعسكرات وإدارة المخيمات (Camp Management Toolkit، 2015 CCCM)

مصفوفة تتبُّع النزوح – المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

مخاطر النزوح المرتبطة بالكوارث: قياس المخاطر ومعالجة محركاتها – مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) / المجلس النرويجي للاجئين (NRC، 2015)

مؤشرات الحلول الدائمة – مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، والخلية المشتركة لتنميط الأشخاص النازحين داخليا (JIPS)، قيد التنفيذ

التقرير العالمي حول النزوح الداخلي، النشرة السنوية لـ IDMC

إرشادات لتحديد ملامح النزوح الحضري، JIPS، 2014

إرشادات حول حماية الناس من الكوارث والتغيير البيئي من خلال الانتقال المخطط – معهد بروكينغز، جامعة جورجتاون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، 2015

مجموعة الأدوات الأساسية JIPS

مربع الأدوات: تخطيط إعادة التوطين لحماية الأشخاص من الكوارث والتغيير البيئي – جورجتاون، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 2017

٢ . ٣ الأولوية ٢: تعزيز إدارة مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث

يجب إدراج التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر النزوح في الكوارث والرد على التهجير الناتج عن الكوارث وتعزيز قدرة النازحين من الكوارث على الصمود ضمن الجهود الأوسع لتضمين الحد من مخاطر الكوارث في القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة. تعد الاستراتيجيات والخطط والسياسات الأخرى الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث أيضا أدوات أساسية لضمان تنسيق الاستجابات للتهديد الناجم عن الكوارث والتكامل معها.

٢ . ٣ . ١ النزوح في حالات الكوارث في القوانين واللوائح والسياسات العامة

وينبغي أن تتضمن الجهود الرامية إلى دمج وتنسيق الحد من مخاطر الكوارث ضمن القوانين واللوائح والسياسات العامة لجميع القطاعات تدابير للحد من مخاطر النزوح في حالات الكوارث، والاستجابة لتهجير الكوارث وتعزيز صمود النازحين بسبب الكوارث. لضمان الاتساق في جداول الأعمال، قد تشمل القوانين والسياسات ذات الصلة تلك التي تتناول تغير المناخ، والتنمية الاقتصادية، والتعليم، والعمالة، والصحة، والإسكان، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني، وإدارة استخدام الأراضي، والهجرة والتخطيط الحضري.

ينبغي للقوانين واللوائح والسياسات الوطنية والمحلية ذات الصلة:

- النظر في نزوح الكوارث وتعيين القيادة المؤسسية والسلطة ومخصصات الموازنة على النحو المطلوب.
- التوفيق بين الصكوك القانونية المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالنزوح الناجم عن الكوارث، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

النزوح الناجم عن الكوارث واتفاقية كمبالا

إن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً، المعروفة على نطاق واسع باسم اتفاقية كمبالا، ملزمة لأحزاب الدول وتتناول التهجير الداخلي المرتبط بالصراع والكوارث. أحد الأحكام الرئيسية للاتفاقية هو الالتزام بتحديد الأدوار والمسئوليات بوضوح فيما يتعلق بحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليا. كما تتضمن المادة الرابعة أحكامًا محددة للكوارث:

«تضع الدول الأطراف أنظمة للإنذار المبكر، في سياق نظام الإنذار المبكر القاري، في مناطق النزوح المحتمل، ووضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث، والتأهب لحالات الطوارئ والكوارث وإدارتها ، وتوفير الحماية والمساعدة الفورية عند الضرورة للاشخاص النازحين داخلياً.»

ورقة استراتيجية الحد من الفقر

تتضمن هذه الإستراتيجية التنموية لدولة مالي تدابير لمعالجة احتياجات النازحين بسبب الكوارث، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين (تقرير التقييم حول تعميم وتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث في غرب أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2016 ، صفحة 64 ، لمزيد من المعلومات ، انظر

Http://www.ecowas.int/ecowas-experts-move-for-stronger-disaster-management-infrastructure-and-policy-framework

البروتوكول الوطني المشترك للحماية المتكاملة للأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الكوارث والكوارث

يضع هذا البروتوكول البرازيلي مبادئ توجيهية لضمان تلبية احتياجات المجموعات التي تعاني من نقاط ضعف محددة ، بما في ذلك وقت نزوحها بسبب الكوارث.

استراتيجية التكيف مع تغير المناخ وخطة العمل لـ ٢٠١٧ Gilgit-Baltistan

وتشمل هذه الاستراتيجية وخطة العمل إجراءات شاملة ومبادئ توجيهية بشأن الهجرة المناخية كتدبير هام للتكيف للمجتمعات الجبلية العالية المتأثرة بالكوارث في باكستان.

٢ . ٣ . ٢ النزوح من الكوارث في قوانين وسياسات واستراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث

يشير إطار سينداي إلى أهمية اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث عبر الأطر الزمنية المختلفة، مع الأهداف والمؤشرات والأطر الزمنية، بهدف منع حدوث المخاطر والحد من المخاطر الحالية وتعزيز الاقتصاد،والحالة الاجتماعية والصحية والبيئية « .

لتغطية مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث والتأثيرات الملائِمة، ينبغي أن تقوم قوانين وسياسات واستراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية بما يلي:

- إدراج مراجع وإجراءات محددةللحد من مخاطرنزوح الكوارث، والتصدي لها وتعزيز قدرة النازحين لمواجهتها، كما ينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات والخطط بيانات خط الأساس والأهداف والمؤشرات والأطر الزمنية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التدابير.
- أن تتم مراجعتها لضمان التوافق مع الصكوك القانونية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي تتناول نزوح الكوارث، مثل المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي والقوانين والسياسات الوطنية بشأنه وأشكال

التنقل البشري الأخرى ذات الصلة.

- تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتصدي للكوارث وأشكال التنقل البشري الأخرى ذات الصلة لتيسير التنسيق، وضمان حصول السلطات المعينة على السلطة القانونية والإدارية والقدرة المؤسسية الكافية. فالسلطات المحلية، على سبيل المثال، قد تحتاج إلى ترخيص لمساعدة الأشخاص الذين شردتهم الكوارث على المدى الفوري والطويل.

- ضمان الموارد المالية والبشرية الكافية للوفاء بالمسئوليات المحددة. تعتمد مخصصات التنمية وإعادة الإعمار عادة على السكان المقيمين، ولا يؤخذ في الاعتبار وجود النازحين والخدمات المحلية المطلوبة لمساعدتهم في التوصل إلى حلول دائمة (انظر القسم 2.3.4).

- إدراج مبادرات لبناء القدرات لضمان أن يكون لدى المسئولين عن الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات، وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص، معرفة كافية عن النزوح الناجم عن الكوارث، بما في ذلك الأطر القانونية ذات الصلة والممارسات الفعالة.

- ضمان المشاركة الهادفة للنازحين من الكوارث والمجتمعات المتأثرة بالنزوح وأولئك المعرضين لخطر النزوح في تصميم القوانين والاستراتيجيات والخطط الخاصة بمخاطر النازحين.

النزوح من الكوارث والحد من مخاطر الكوارث في فانواتو

تدعو سياسة فانواتو للتغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث للفترة من 2016 إلى 2030 (VCCDRRP) إلى توفير «دعم خاص للنازحين داخلياً» (القسم 7.6.1) ووضع «سياسة وطنية بشأن إعادة التوطين والنزوح الداخلي» (القسم 7.6.6). وبناءً على هذا الإطار، تقوم الحكومة بوضع سياسة وطنية بشأن تغير المناخ والنزح الناجمعن الكوارث بهدف تيسير الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخلياً في فانواتو،وإذا تم تمريره فستكون هذه هي أول سياسة شاملة لمنطقة المحيط الهادئ بشأن النزوح المرتبط بتغير المناخ والكوارث التي تتضمن أيضًا تدابير الحد من مخاطر الكوارث. وتسعى إلى حماية الناس في كل مرحلة من مراحل دورة الإزاحة ، وتشجع الهجرة الآمنة والمدارة بشكل جيد كاستراتيجية للتكيف.

لمزيد من المعلومات ، انظر

http://www.nab.vu/vanuatu-climate-change-and-disaster-risk-reduction-2030-policy-2016

٣.٣.٢ النزوح في حالات الكوارث في منتديات التنسيق الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث

وتعد المنتديات القوية لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث التي تتألف من أصحاب المصلحة على جميع المستويات أساسية لدعم نهج شامل للقطاعات للحد من مخاطر النزوح من الكوارث، والاستجابة لتهجير الكوارث وتعزيز صمود النازحين بسبب الكوارث. يجب على منتديات التنسيق الحكومية، مثل منصات DRR الوطنية والمحلية، القيام بما يلي:

- النظر في تعيين مرتكز تنسيق أو رئيس مخصص لمعالجة نزوح الكوارث، بما في ذلك الحد من المخاطر القائمة والمستقبلية والاستجابة للتشرد الجديد وسيؤدي القيام بذلك إلى القيام بدور تنسيقي مهم لتنفيذ الاستراتيجيات عن طريق ربط أنشطة مختلف الجهات الحكومية المسئولة عن مساعدة النازحين بسبب الكوارث خلال مرحلتي الاستجابة وإعادة الإعمار. كما سيساعد على ضمان إدراج اعتبارات النزوح في حالات الكوارث بشكل عام في تخطيط أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وأنشطتها، على سبيل المثال من خلال سياسة التنقل البشري المرتبطة بالكوارث (انظر القسم 2-3-4).

- النظر في إنشاء مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات،وقد تكون هذه الهيئة مناسبة لوضع استراتيجيات للحد من مخاطر النزوح، أو تطوير خطط الاستجابة للكوارث التي تهدف إلى تحقيق حلول دائمة وتجنب النزوح المطول..

- تعيين أدوار واضحة للجهات الفاعلة العامة والخاصة، وضمان مشاركتها ذات مغزى. وقد يشمل ذلك سلطات تخطيط الأراضي والإدارة، وسلطات الهجرة، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحقوق الإنسان،والمتخصصين في التكيف مع تغير المناخ، والكيانات البيئية، ومنظمات العمال وأرباب العمل، وممثلي الأشخاص النازحين بسبب الكوارث والذين يواجهون خطر النزوح.

- تطوير وتطبيق إجراءات التشغيل القياسية (SOPs) المحددة زمنياً والمحددة للاستجابة لمخاطر النزوح،واستكمالهابآليات تضعها في ممارسة فعالة.

- تمكين السلطات المحلية من تنسيق أنشطة التخطيط والاستجابة بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية.

٢ . ٣ . ٤ السياسات العامة بشأن منع المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث

يقر إطار سينداي بأنه قد تكون هناك حاجة لسياسات عامة محددة لمعالجة «منع أو إعادة التوطين، حيثما أمكن، للمستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لخطر الكوارث». عندما يتم استنفاد الخيارات الأخرى، قد يكون الترحيل المخطط له هو الطريقة الأكثر فاعلية لإنقاذ الأرواح والحد من مخاطر الإزاحة. قد يكون مطلوبًا بعد حدوث النزوح في الكوارث إذا اعتبر مكان المنشأ غير آمن للسكن، أو قد يكون تدبيراً وقائياً للحد من ضعف الأشخاص الذين يعيشون في مناطق معرضة لمخاطر عالية من مخاطر الكوارث، مثل تلك التي تشكلها الانهيارات الأرضية، والانهيارات الثلجية، والعواصف الموسمية، أو التغير البيئي أو التدهور البطيء.

يعتبر الانتقال المخطط بشكل عام الملاذ الأخير نظراً للتحدي الكبير المتمثل في الحفاظ على رفاهية الناس وكرامتهم وسبل عيشهم وتراثهم الثقافي وحقوقهم في جميع مراحل العملية. يجب أن تتضمن القوانين واللوائح والسياسات المتعلقة بالنقل المخطط له والتي تعتبر ضرورية بسبب الكوارث والتغيير البيئي:

- **الإقرار بأن الانتقال المخطط له** هو عملية معقدة وطويلة الأجل تتطلب تنسيقًا قويًا ومتسقًا والتزامًا بالموارد عبر الوكالات الحكومية على جميع المستويات

- **التأكد من أن الدولة** لديها «أسباب قهرية وأدلة قوية وأساس قانوني سليم» للقيام بعملية إعادة التخطيط المخطط لها بطريقة تضمن حقوق الإنسان للمتضررين

- **تضمين معلومات ذات مغزى وآليات تشاور** لجميع المجتمعات المتضررة، بما في ذلك أولئك الذين يتنقلون وكذلك الذين يقيمون في منازلهم وأولئك الذين في منطقة إعادة التوطين، في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ لحماية حقوقهم وأصولهم

- **تضمين التدابير والعمليات** التي تعكس الاختلافات بين الانتقال المرتقب والتخطيط المخطط له بعد الكوارث.

الانتقال المجتمعي المخطط له استجابة لتغير المناخ

قرر عدد من المجتمعات المحلية في فيجي الانتقال لتجنب آثار تغير المناخ وتدهور البيئة ، وقد وضعت الحكومة خطوطًا إرشادية لدعمها في تخطيط عملية الانتقال الخاصة بها. يتضمن الدليل مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك تقييم ما إذا كان النقل ضروريًا، وتحديد الموقع المناسب وآليات التشاور المناسبة.

في باكستان، انتقل مجتمع غولكين الجبلي في جيلجيت-بالتستان بالفعل استجابة لتغير المناخ. وحدد أعضاؤها موقعاً آمناً خارج قريتهم من خلال عملية تشاورية وتشاركية بعد أن أبلغتهم الوكالات الإنسانية عن تزايد خطر حدوث فيضان من البحيرة الجليدية (GLOF). أجرت المنظمات غير الحكومية تقييمات للأخطار ورسم خرائط لها، ووضعت خطة لاستخدام الأراضي في الموقع الجديد، وأقامت الحكومة المحلية الطرق والمدارس والبنية التحتية للري.

٢ . ٣ . ٥ استراتيجيات وآليات معالجة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي

تعد استراتيجيات وآليات التعاون العالمية والإقليمية وشبه الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث أدوات تنسيقية هامة لمعالجة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث الوطنية المشتركة وعبر الحدود، قد تكون الاستراتيجيات الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية واتفاقات المساعدة المتبادلة وآليات التعاون:

- تضمين خطط وقوانين وسياسات محددة للحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود وتلبية احتياجات النازحين عبر الحدود، وينبغي مواءمتها مع أدوات أوسع، مثل السياسات والاتفاقات الإقليمية المتعلقة بحرية الحركة وحقوق النازحين والتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث والتغير المناخي والعمل الإنساني.
- تسهيل تبادل المعلومات، وتبادل الممارسات الجيدة، وتطوير آليات التعاون والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية لبناء المرونة والحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث الداخلية وعبر الحدود، والاستجابة لما لا يمكن تجنبه.
- تنسيق الاستعداد والتخطيط للطوارئ لتلقي المساعدة، وتحقيق حلول دائمة للنازحين عبر الحدود بسبب الكوارث.

معالجة الهجرة الدولية المرتبطة بالكوارث في أمريكا الوسطى

وتتناول الخطة الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث (2014-2019)، التي تم تطويرها تحت قيادة مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى (CEPREDENAC)، مخاوف من أن يواجه «المهاجرون» الدوليون نتيجة للكوارث. يمكن أن يؤخذ مصطلح «المهاجرون» ليشمل الأشخاص النازحين عبر الحدود بسبب الكوارث ، والذين لا يتم الاعتراف بهم عادة كفئة قانونية بموجب قوانين الهجرة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

الموارد الأساسية بشأن النزح الناجم عن الكوارث وتقوية إدارة مخاطر الكوارث

معالجة النزوح الداخلي: إطار عمل للمسئولية الوطنية – مشروع بروكنجز – بيرن حول النزوح الداخلي، أبريل 2005

جدول أعمال لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ – مبادرة نانسن، 2015

مشروع مواد بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث – لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، 2016

لقانون والتنظيم الفعال للحد من مخاطر الكوارث: تقرير متعدد البلدان – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2014

إرشادات بشأن حماية الناس من الكوارث والتغير البيئي من خلال الانتقال المخطط – بروكينغز، جورجتاون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2015

المبادئ التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من الصراع أو الكوارث الطبيعية – المهاجرون في البلدان التي تمر بأزمات (MICIC، 2016)

الصكوك الوطنية بشأن النزوح الداخلي: دليل لتطويرها – مشروع Brookings–LSE بشأن النزوح الداخلي، 2013

حماية الأشخاص النازحين داخلياً: دليل للقانون وصانعي السياسات – مشروع بروكنغز – بيرن حول النزوح الداخلي، 2008

حماية الأشخاص الذين يتنقلون عبر الحدود في سياق الكوارث: دليل للممارسات الفعالة للبلدان الأعضاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية – المؤتمر الإقليمي حول الهجرة، 2016

مربع الأدوات: تخطيط إعادة التوطين لحماية الأشخاص من الكوارث والتغيير البيئي – جورجتاون، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017

المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي – الأمم المتحدة، 1998

٤ . ٢ الأولوية ٣: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل المرونة

يلعب الحد من مخاطر الكوارث دورا مركزيا في بناء مرونة جميع الأشخاص المعرضين للمخاطر، والحد منهاوالتي ستجبرهم على الفرار من آثارها، فالسياسات الشاملة وشبكات الأمان الاجتماعي التي تهدف إلى القضاء على الفقر، على سبيل المثال، تساهم في الحد من المخاطر الإجمالية التي ستؤدي إلى نزوح الأشخاص بسبب الكارثة.

ومع ذلك فإن التحليل التفصيلي مطلوب لفهم كيفية دمج التعرض والضعف والمرونة للتأثير على متى وكيف يتحرك الناس استجابة للأخطار ومخاطر الكوارث، إن فهم الأسباب والأنماط والانعكاسات لأشكال مختلفة من الحراك البشري – النزوح والهجرة والتخطيط المزمع – المرتبطة بالمخاطر يساعد على إبلاغ قوانين

وسياسات وبرامج وخطط الحد من مخاطر الكوارث على نحو أفضل.

يناقش الجزء الأول من هذا القسم العناصر التي يمكن تضمينها في سياسة محددة للتعامل مع الحراك البشري المرتبط بالكوارث. ولكن ليس لكل بلد القدرة أو الحاجة لوضع سياسة منفصلة، لذلك فإن بقية القسم يحدد أنشطة وبرامج بناء القدرة على التكيف التي يمكن دمجها في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

٢ . ٤ . ١ السياسات والبرامج لمعالجة الحراك البشري المرتبط بالكوارث

ينص إطار سينداي على أن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث (DRR) فعال من المهم تشجيع «تبني السياسات والبرامج التي تعالج الحراك البشري الناجم عن الكوارث لتعزيز صمود الأشخاص المتضررين ومقاومة المجتمعات المضيفة، وفقًا للقوانين والظروف الوطنية» . تساعد السياسات والبرامج المحددة للقيام بذلك في ضمان استجابة فعالة ومنسقة عبر الكيانات الحكومية على جميع المستويات ومع أصحاب المصلحة الآخرين.

من الناحية المثالية، ستدمج جميع الجوانب التي يغطيها هذا الدليل، بما في ذلك:

- **استعراض القوانين والسياسات الوطنية** ذات الصلة بالتنقل البشري لضمان إدماجها في نهج الحد من مخاطر الكوارث، وأنها تتسق مع الصكوك القانونية المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي والهجرة وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

- **تحليل الأنماط التاريخية والحالية والمتوقعة** لحركة البشر المرتبطة بالكوارث وما يترتب عليها من آثار على أولئك الذين يتحركون والمجتمعات المضيفة لهم، مسترشدين بالأدلة لتحديد السكان والمناطق الجغرافية ذات الأولوية.

- **تحديد واضح للأدوار والمسئوليات** المتعلقة بالنزوح من الكوارث، والهجرة والترحيل المخطط، وآليات لإستشارة الأشخاص المتضررين، بما في ذلك المجتمعات المضيفة.

- **تخصيص الموارد اللازمة** على جميع المستويات الإدارية وعبر جميع القطاعات ذات الصلة لدعم بحوث السياسات وتطويرها وتنفيذها.

- **تدابير لمعالجة الحراك البشري قبل وقوع الكارثة**، مثل:
  - إجراءات الحد من مخاطر الكوارث المستهدفة، وشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج تحسين سبل العيش لأولئك الذين يعانون من مخاطر النزوح المرتفعة والكوارث المحصورة. وقد ينطوي ذلك على إدراج مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في تخطيط التنمية الحضرية والريفية.
  - دعم الهجرة لبناء القدرة على مواجهة المخاطر المستقبلية والخروج من المناطق الخطرة، قد يشمل هذا التدريب على المهارات وأولوية الوصول إلى فرص العمل في الخارج.
  - دعم الانتقال المخطط له كآلية أخيرة لنقل الناس من طريق الأذى.

- **التدابير التي يجب اتخاذها بعد وقوع الكارثة**، مثل:
  - تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين والمجتمعات المضيفة والمهاجرين والسكان المحاصرين.
  - مساعدة النازحين والمجتمعات المضيفة على تحقيق حلول دائمة (انظر القسم 2.4.3).
  - دعم الانتقال المخطط له كآلية أخيرة للأشخاص غير القادرين على العودة إلى موطنهم الأصلي.
  - تعزيز قدرة النازحين على الصمود من خلال دعم سبل عيشهم وتعزيز حصولهم على التدريب وفرص العمل الرسمية ودعم تطوير الأعمال. وقد يشمل ذلك أيضًا الهجرة إلى الخارج وبناء قدرة المجتمعات المضيفة.

ويمكن صياغة ومراقبة هذه السياسات أو البرامج من قبل جهة وصل أو فريق عمل معني بالنزوح الناجم عن الكوارث ضمن هيكل تنسيق للحد من مخاطرها (انظر القسم 2.3.3).

التصدي للنزوح الداخلي المرتبط بالكوارث وتغير المناخ في بنجلاديش

اعتمدت بنجلاديش استراتيجيتها الوطنية بشأن إدارة الكوارث والتهجير الداخلي الناجم عن تغير المناخ في عام 2015. وهي تطبق التكيف مع تغير المناخ، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث واستراتيجيات التنمية للتصدي لهذه الظاهرة. وتهدف المقاربة المستندة إلى الحقوق إلى تحويل المنظور التقليدي الموجه لدى الحكومة نحو إدارة النزوح بشكل أكثر استباقية وشمولية. تتمثل الأهداف العامة للإستراتيجية في:

أولاً. وضع أساس مشترك ومتماسك لاتجاهات السياسات وخطط العمل على الصعيدين الوطني والمحلي.

ثانيا. اعتماد كل من التدابير الوقائية والتكيفية للحد من النزوح الداخلي الناجم عن الكوارث ذات الصلة بالمناخ.

ثالثا. توجيه تطوير برامج قطاعية لخلق بيئة مواتية من أجل عودة وإعادة توطين آمنة وكريمة وكاملة للنازحين داخلياً CIIDPs.

رابعاً. ضمان إدارة فعالة والوصول إلى الاستحقاقات ؛ وتعزيز فرص كسب الرزق والتنمية البشرية الشاملة لمبادرات CIIDP كجزء من برامج التنمية الشاملة لحكومة حكومة بنغلاديش.

٢.٤.٢ إدراج مخاطر التهجير الناجم عن الكوارث في استراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث

تهدف إدارة الحد من مخاطر الكوارث للتعريف بجميع أشكال مخاطر الكوارث بما في ذلك خطر النزوح. إن تنفيذ التدابير العامة لتحسين جودة البنية التحتية والخدمات والإسكان للحد من التعرض للمخاطر والتصدي لها من خلال إعادة التهيئة والتطوير القائم على المخاطر هو الطريقة الأساسية للحد من مخاطر الإزاحة أيضًا.

عند تقييم الضعف من المهم الخذ في الاعتبار الأشخاص الذين يحتمل أن يواجهوا خطرًا أكبر للنزوح وكذلك أولئك الذين يواجهون مستويات عالية من مخاطر الكوارث بشكل عاموهم الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية أو غير نظامية أو هامشية والمهاجرين والأشخاص الذين نزحوا من قبل بسبب النزاعات أو الكوارث، بما في ذلك اللاجئين، يميلون إلى النزوح أكثر من عامة السكان (انظر القسم 2-2-1).

عند تحديد المجموعات السكانية الضعيفة قد تشمل تدابير الحد من مخاطر النزوح في إطار أنشطة الحد من مخاطرها الأوسع نطاقا ما يلي:

- **تحليل المجالات عالية الخطورة** لتحديد ما إذا كانت تدابير الحد من مخاطر الكوارث للحد من التعرض والضعف وتجنب النزوح مجدية، أو ما إذا كان من الممكن تسهيل الإخلاء أو التخطيط لإعادة التوطين.

- **تطوير برامج هادفة لبناء القدرة** على تحمل الصدمات للذين يعانون من مستويات عالية من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث لمواجهة الأحداث الضارة من خلال التخطيط للتنمية وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي والتدابير الرامية إلى حماية سبل العيش والأصول الإنتاجية.

- **الاعتراف الرسمي بالمستوطنات غير الرسمية أو الهامشية** لضمان إدراجها في الاستراتيجيات والخطط المحلية للحد من مخاطر الكوارث

- **تحديد المناطق المناسبة للانتقال المخطط له** باستخدام تخطيط استخدام الأراضي وأدوات إدارة التنمية الريفية وخطط التنمية الحضرية وتقييمات التدهور البيئي.

- **إدراج الأشخاص الذين شردتهم الكوارث** والمهاجرون وغيرهم ممن يواجهون مستويات عالية من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في عمليات تخطيط وتنفيذ عمليات الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما على المستوى المحلي

- **توصيل معلومات الحد من مخاطر الكوارث DRR باللغات المختلفة التي يفهمها المهاجرون والمشردون** ومن

خلال القنوات التي يمكنهم الوصول إليها بسهولة

- **وضع برامج لدعم الهجرة الطوعية من المناطق التي تواجه مخاطر الكوارث**، بما في ذلك التغير والتدهور البيئي، أو المخاطر البطيئة الظهور أو المخاطر الصغيرة المتكررة،وقد تكون الهجرة لبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر النزوح من الكوارث قصيرة الأجل أو موسمية أو دائمة، وقد تكون داخلية أو عبر الحدود.

- **أحكام لإجراء النقل المخطط له** كملجأ أخير لنقل المجتمعات الضعيفة بشكل خاص إلى مكان آمن مع الخدمات الأساسية الضرورية – بما في ذلك البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم – الإسكان الآمن، ودعم إعادة تأسيس سبل العيش والنقل، ويجب أن تكون أي عملية من هذا النوع استشارياً وقائمة على الحقوق ويجب أن تشارك جميع المجتمعات المتأثرة (انظر القسم 2.3.4).

الحد من النزوح من خلال القوانين والسياسات

تسهيل الهجرة الطوعية في المحيط الهادئ

وللتغير المناخي آثار هامة على سكان جزر المحيط الهادئ ، الذين يقيم العديد منهم في المناطق الساحلية ويعتمدون على الموارد الطبيعية لكسب رزقهم ورفاههم. وتوفر الاتفاقات الثنائية القائمة بين الدول الجزرية في المحيط الهادئ بما في ذلك كيريباس وناورو وبابا غينيا الجديدة وتوفالو ونيوزيلندا وأستراليا، فرص هجرة العمالة الموسمية لسكان الجزر من خلال مخططات جيدة الإدارة. توفر هذه المصادر مصادر دخل بديلة ، وتخفف الضغط على البيئة وتسهل نقل المعرفة والمهارات.

سبل العيش وبناء المرونة لتجنب النزوح

يهدف الاستثمار في العمالة الخضراء بشكل عام إلى زيادة مرونة البنية التحتية العامة والخاصة الحيوية من خلال تحسين نظم الري والحفاظ على التربة والمياه وتدابير السيطرة على الفيضانات مثل أنظمة الصرف وحماية المسارات النهرية والنقل الريفي وإدارة الغابات وغيرها من التدابير. كما تساعد الأعمال الخضراء في تقليل الحراك البشري الناجم عن الكوارث وتوفير فرص العمل للمجتمعات ذات المستويات الأعلى من مخاطر الكوارث. المساعدة في الانتقال إلى المحاصيل المقاومة للملوحة في المناطق التي تواجه زيادة ملوحة المياه ، على سبيل المثال ، تساعد أولئك المعرضين لخطر النزوح على التكيف

٢ . ٤ . ٣ السياسات الشاملة وشبكات الأمان الاجتماعي لتحقيق حلول دائمة

عندما لا يمكن تجنب النزوح، يمكن أن تساعد الاستثمارات في تدابير الحد من مخاطر الكوارث على المدى الطويل في تعزيز قدرة النازحين على الصمود من خلال تمكين ومساعدة «الأشخاص المتأثرين بشكل غير متناسب بالكوارث» لتحقيق حلول دائمة في مرحلة ما بعد الكوارث، وبالإضافة إلى السياسات الشاملة وشبكات الأمان الاجتماعي، قد تكون هناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ تدابير هادفة لتلبية الاحتياجات الخاصة للنازحين لتحقيق هذه الغاية.

وينبغي ربط هذه التدابير بالمساعدة المقدمة كجزء من الاستجابة للكوارث وإدماجها في خطط الإنعاش وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار (انظر القسم 2.5.3)، ولكي تكون هذه الدابير فعالة يجب تنفيذ العديد منالأنشطة الضرورية لتحقيقالحلول الدائمة في مرحلة الإنعاشكجزء من الاستثمارات الكبيرة للحد منمخاطر الكوارثوقد تشمل هذه الأنشطة:

- **وضع أحكام قانونية وسياسية** لضمان نزوح النازحين داخليا وعبر الحدود وأولئك الذين يعيشون في مستوطنات مؤقتة من الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى لغير المقيمين.

- **وضع تدابير مسبقة** لاستبدال الوثائق القانونية المفقودة أو المدمرة للحد من العقبات الإدارية التي يواجهها المشردون في الوصول إلى المساعدة والخدمات الأساسية، ودخول سوق العمل والحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم التالفة أو المدمرة

- **ضمان أن تتضمن أحكام التمويل الخاصة** بالتنمية وتقديم الخدمات وإدارة استخدام الأراضي تدابير لتكييف مخصصات الميزانية الاستثمار لتعكس مستويات سكان ما بعد الكوارث، بما في ذلك النازحون مقارنة بالسكان العاديين قبل وقوع الكارثة.

تسخير دور المغتربين والمهاجرين في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود

يلعب المهجَرون والمهاجرون دوراً مهماً في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب والانتعاش عبر الدعم الذي يرسلونه إلى مجتمعاتهم المحلية. ففي أعقاب كارثة تسونامي في المحيط الهندي، قامت حكومات البلدان المتضررة بتعبئة مساهمات مالية وعينية كبيرة، بما في ذلك الخبرات الفنية، من مجتمعات الشتات.

كما لعبت منظمات التضامن الدولية بقيادة مجتمعات المهاجرين دورا هاما في دعم مشاريع الحد من مخاطر الكوارث والتأهب في بلدانها الأصلية (الهجرة والتنمية والكوارث الطبيعية: رؤى من تسونامي المحيط الهندي، المنظمة الدولية للهجرة، 2007؛ أطلس الهجرة البيئية ، 2016) .

أكدت دراسة أجريت عام 2017 حول الهجرة والتكيف أن التحويلات المالية ونقل المعارف والمهارات من المهاجرين والشتات إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم في المناطق التي تضررت من الكوارث أو المعرضين لها قد ساهمت في بناء قدرتها على التكيف (WWF-ICIMOD، 2017) .

سد الاستجابة للكوارث والانتعاش للنازحين في الفلبين

دمر إعصار هايان، المعروف محليا باسم يولاندا، أجزاء كبيرة من الفلبين وشرد أربعة ملايين شخص في عام 2013 ، مما تطلب من الحكومة تنسيق جهود استجابة طويلة الأجل ومعقدة. ولتشجيع الاستمرارية وتجنب الثغرات في المساعدة أثناء الانتقال من الاستجابة ، قامت بتكييف نظام المجموعة الإنسانية المشترك بين الوكالات (IASC)، المنظم حسب القطاع، لتنسيق عملية الانتعاش على المدى الطويل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. كما يضمن ذلك تحديد الأدوار والمسئوليات بوضوح.

٢ . ٤ . ٤ ممارسات التقاسم لبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي

- ينبغي الترويج لجميع الأنشطة ودعمها على المستويين العالمي والإقليمي من خلال:

- **تبادل الممارسات الفعالة** وضمان الاتساق عبر النظم والقطاعات والمنظمات في مجالات تشمل التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الهجرة وحقوق الإنسان

- **تطوير وتبادل البحوث** حول مخاطر النزوح من الكوارث

- **تنسيق** الاستخدام الفعال للأدوات والنظم والموارد الإقليمية وشبه الإقليمية والثنائية لتعزيز قدرة المناطق شبه الإقليمية والبلدان والمجتمعات المحلية على مواجهة خطر النزوح الناجم عن الكوارث الداخلية والخارجية.

إطار التنمية المستدامة في المحيط الهادئ: نهج متكامل للتصدي لتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث (٢٠١٧ (FRDP–٢٠٣٠

اعتمدت منطقة جزر المحيط الهادئ مبادئ توجيهية طوعية في عام 2016 لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث. يدرك البرنامج الوطني للتنمية أن التنمية المستدامة هي محور هذا الهدف وتضع توصيات لمعالجة حراك البشر، بما في ذلك:

إدماج جوانب التنقل البشري، عند الاقتضاء، بما في ذلك تعزيز قدرة الحكومات والإدارات على حماية الأفراد والمجتمعات المعرضة لتغير المناخ والتهجير من الكوارث والهجرة، من خلال سياسات وإجراءات وطنية مستهدفة، بما في ذلك سياسات الانتقال وإعادة هجرة اليد العاملة (ص. 15)

دعم حماية الأفراد والمجتمعات الأكثر تعرضاً للتهجير والتغير المناخي من خلال السياسات الوطنية والإقليمية المستهدفة والخطط الإقليمية للهجرة العمالية، عند الاقتضاء (ص 17).

توقع الاستعداد والتهجير في المستقبل من خلال دمج قضايا التنقل البشري في برامج الاستعداد لمواجهة الكوارث والاستجابة لها والإنعاش (p.23)..

الموارد الأساسية حول النزوح الناجم عن الكوارث والاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث

جدول أعمال لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ – مبادرة نانسن، 2015

ملخص لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف – المنظمة الدولية للهجرة لعام 2013

مؤشرات الحلول الدائمة – مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً و JIPS، قيد التنفيذ

إرشادات بشأن حماية الناس من الكوارث والتغير البيئي من خلال الانتقال المخطط – بروكينغز، جورجتاون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2015

المبادئ التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من الصراع أو الكوارث الطبيعية – MICIC، 2016

المبادئ التوجيهية بشأن وصول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرا إلى سوق العمل – منظمة العمل الدولية (ILO)، 2016

دليل حماية الأشخاص النازحين داخلياً – مجموعة الحماية العالمية، 2010

المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية – اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2011

المهاجرون والحد من مخاطر الكوارث: ممارسات الدمج – MICIC، المنظمة الدولية للهجرة ومجلس أوروبا، 2016

الصكوك الوطنية بشأن النزوح الداخلي: دليل لتطويرها – مشروع Brookings-LSE بشأن النزوح الداخلي، 2013

حماية الأشخاص النازحين داخلياً: دليل للقانون وصانعي السياسات – مشروع بروكنغز – بيرن حول النزوح الداخلي، 2008

مربع الأدوات: تخطيط إعادة التوطين لحماية الأشخاص من الكوارث والتغيير البيئي – جورجتاون، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017

٢ . ٥ الأولوية ٤: تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة، و»إعادة البناء على نحو أفضل» في مجالات الإنعاش والتأهيل وإعادة البناء

التأهب للكوارث هو مفتاح التخفيف من تأثير النزوح على السكان المتضررين عندما لا يمكن تجنبه. ويؤكد إطار سينداي على أهمية الاستعدادات المنتظمة للكوارث والاستجابة والانتعاش، مثل تدريبات الإخلاء وإنشاء نظم الدعم على أساس المناطق لضمان الاستجابة السريعة والفعالة للنزوح «بما في ذلك الوصول إلى المأوى الآمن والغذاء الأساسي وإمدادات الإغاثة الأخرى،بما يتناسب مع الاحتياجات المحلية. كما تسهم تدابير بناء مرونة النازحين بسبب الكوارث في قدرتهم على التوصل إلى حلول دائمة خلال فترة التعافي.

٢. ٥. ١ تعزيز المعرفة بالمخاطر ونظم الإنذار المبكر وخطط الإخلاء

يحتاج الأشخاص المعرضون لخطر النزوح إلى معرفة المخاطر المحتملة التي يواجهونها إذا أرادوا اتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية الحد من التعرض لخطر النزوح والضعف تجاهه. تساعد معلومات المخاطر والإنذارات المبكرة الناس على تجنب النزوح. فعندما تحدث مخاطر بطيئة مثل الجفاف، على سبيل المثال، تسمح الإنذارات المبكرة للناس باتخاذ قرارات للتخفيف من الخسائر الاقتصادية المحتملة من المحاصيل المدمرة أو الماشية المفقودة، وهذا بدوره قد يمنعهم من النزوح. كما يساهم تحسين المعرفة بالمخاطر في ضمان الامتثال بتحذيرات الإخلاءعند إصدارها.

يجب أن تتضمن إجراءات التوعية بالمخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وخطط الإجلاء ما يلي:

- **رصد مخاطر النزوح**، والتأكد من أن الإنذارات المبكرة تحدد إمكاناتها والتأكد من اعتبارها في جميع المكونات الأربعة لأنظمة الإنذار المبكر.
- **التأكد من إبلاغ السكان المعرضين للخطر** بشكل كامل وفي الوقت المناسب، واستهدافهم بتدابير لتعزيز نظم الإنذار المبكر.
- **إدراج مخاطر النزوح** في معلومات التوعية بالمخاطر المجتمعية ومعالجة الاعتبارات العملية التي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر محتملة، مثل الحاجة إلى حمل الوثائق القانونية وتأمين الأصول الإنتاجية التي يتم تركها وإحضار الأدوية الأساسية
- **تحسين قدرة السلطات المحلية** على إجلاء الناس، لأنهم عادة هم من أوائل المستجيبين للتدخل في حالات الكوارث ولديهم معرفة بالسياق المحلي والمجتمعات المحلية المتضررة.
- **التأكد من أن خطط الإخلاء** تتضمن أحكامًا حتى يتمكن الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في الخروج، مثل كبار السن أو ذوي الإعاقة أو الأطفال، من القيام بذلك بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب وبأجواء كريمة
- **تضمين التقييمات لتحديد متى تكون العودة آمنة** وأن تغطي خطط طوارئ الأشخاص النازحين لفترات طويلة بعد الإخلاء، وإحتمالية عدم قدرتهم على العودة بشكل دائم لأن مناطقهم الأصلية لم تعد

صالحة للسكن. في مثل هذه الحالات، يجب أن يكون التوجيه بشأن الحلول الدائمة البديلة بمثابة مرحلة من مراحل التخطيط لما بعد الكارثة (انظر القسمين 2.4.4 و 2.3.3).

٢. ٥. ٢ معالجة النزوح في خطط التأهب والطوارئ والاستجابة

تعد خطط التأهب للكوارث والطوارئ المحدثة بانتظام، إلى جانب القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج، ضرورية للحد من مخاطر وتأثيرات النزوح الناجم عن الكوارث ولضمان الاستجابة الفعالة لها (انظر الإطار، القسم 2-1). يجب عليهم:

- **إشراك الأشخاص** المعرضين لخطر النزوح والذين سبق أن تسببت الكوارث في نزوحهم.
- **وضع خطط سيناريو** تستبق آثار مجموعة واسعة ومتنوعة من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ، والنمو السكاني، والتنمية الحضرية، وتدهور البيئة، والنزاع والفقر بشأن الحراك البشري الناجم عن الكوارث في المستقبل، وآثارها على جهود الاستجابة والتعافي.
- **استخدام نظم إدارة المعلومات** القابلة للتشغيل المتبادل لتحديد ومتابعة تحركات النازحين بسبب الكوارث وتطور احتياجاتهم وقدراتهم مع مرور الوقت.
- **ضمان وجود قوانين وسياسات** لحماية الأراضي والممتلكات والأصول الإنتاجية الأخرى أثناء النزوح. قد تكون هناك حاجة لهذه القوانين للحماية ضد السرقة والاحتلال، واستبعاد الأراضي والممتلكات التي تعتبر مهجورة.
- **ضمان القوانين والسياسات التي تخصص الأراضي** لاستخدامها كمواقع مؤقتة للنزوح، وللتنقل الدائم المحتمل في حال لم تعد أماكن المنشأ صالحة للسكن.
- **النظر في إمكانية النزوح عبرالحدود**، الذي يغطي كل من التدفقات الخارجية إلى بلد مجاور وتدفقات الأشخاص الذين يهربون من الكوارث في الخارج. يجب أن يتم الإدارك في الخطط بأن مثل هذه الحركات لها آثار على قانون الهجرة وقانون اللاجئين المحتمل، كما يجب أن تغطي التعاون مع الدول المجاورة، بما في ذلك على مستوى الحكومة المحلية.
- **النظر في إمكانية النزوح المطول**. إن مدةالنزوح تنطوي على آثار منحيث الحاجة إلى المأوى الانتقالي،والدعم المكثف للمعيشة،والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي الاجتماعي. قد تصبح الإزاحة ممتدة لعدة أسباب منها :
  - أن الكارثة جعلت بعض المناطق غير صالحة للسكن.
  - أن العديد من إعادة الإعمار والتعافي يستغرق عدة أشهر أو حتى سنوات، خاصة بعد الكارثة الشديدة
  - قد يتم فصل المجتمعات وتقطع العلاقات.
  - قد يواجه النازحون عقبات إدارية في الوصول إلى المساعدة.
  - قد يحتاج البعض، مثل المسنين وربات البيوت المعيلات والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، إلى دعم إضافي إذا أرادوا تحقيق حل دائم.
- **التأكد من أن المساعدات المقدمة للنازحين** تشمل المأوى الآمن والأغذية وإمدادات الإغاثة غير الغذائية؛ الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي؛ الحصول على التعليم؛ دعم سبل كسب العيش وتقديم المشورة القانونية والتمثيل لحل مشكلة الإسكان والأراضي والملكية وغيرها من القضايا المرتبطة بنزوحهم.
- **بدء برامج التوظيف والسبل المعيشية** في أقرب وقت ممكن لتجنب الاعتماد على المعونة وتراجع مرونة النازحين، ولمنع تكرار النزوح. وينبغي تكييف هذه البرامج مع كل موقع لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل.

- **ضمان أن تغطي برامج وآليات** المساعدة الاحتياجات المحددة للفئات المهمشة على وجه الخصوص، بما في ذلك كبار السن والنساء والأطفال والشباب والأسر التي يرأسها فرد واحد والأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعات السكان الأصليين والمهاجرين والأشخاص الذين شُردوا سابقا والفئات المهمشة الأخرى.

- **ضمان عدم استبعاد آليات** المساعدة والتوزيع للنازحين بدون وثائق مثل جوازات السفر وبطاقات الهوية وشهادات الميلاد والزواج وسندات الملكية والشهادات الأكاديمية التي ربما تكون قد تُركت أو فقدت أو دمرت.

- **توفير مساعدة مستهدفة للنازحين** خارج مناطق المخيمات، والعائلات المضيفة والمجتمعات الأكثر تضررًا من النازحين. وينبغي إدراك أن استضافة النازحين قد تخلق احتياجات إنسانية إضافية، ويمكن لهذه المساعدات أن تعمل على تهدئة التوترات المحتملة بين النازحين ومضيفيهم.

- **التنسيق عن كثب** بين الإغاثة الطارئة وبرامج إعادة التأهيل والتنمية لضمان إسهامها بقدر الإمكان في تعزيز مرونة النازحين. قد ترتبط برامج الغذاء مقابل العمل، على سبيل المثال، ببرامج تنمية سبل العيش على المدى الطويل استناداً إلى تحليلات السوق.

- **تطبيق مناهج التأهب الاستباقية**، مثل التمويل القائم على التنبؤ. بناء على تنبؤات المخاطر المحددة مسبقًا، ينبغي تفعيل تمويل خفض المخاطر والتأهب في مرحلة مبكرة لتمكين السلطات الحكومية من تنفيذ إجراءات مستهدفة، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الإنسانية، لتقليل النزوح المحتمل وغيره من الآثار السلبية قبل وقوع كارثة.

تخطيط استخدام الأراضي وتوقع نزوح الكوارث

يتضمن إطار الاستجابة الوطنية للكوارث لعام 2013 في نيبال إعداد وحفظ المساحات المفتوحة للاستخدام في حالة وقوع كارثة لتوفير مأوى آمن للنازحين، وهي ممارسة تعرف باسم الأعمال المصرفية للأراضي. وقد استُخدمت هذه الأماكن فيما بعد خلال استجابة الحكومة لزلزال عام 2015 ، الذي أدى إلى نزوح ما يقدر بنحو 2.8 مليون شخص (استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة للحد من مخاطر الكوارث ص 16).

٣.٥.٢ معالجة النزوح في خطط التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار

يجب دمج إجراءات مساعدة النازحين على إيجاد حلول دائمة في خطط التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، مع الاعتراف بها كمجموعة متضررة بشكل غير متناسب وذات احتياجات خاصة قد تواجه تحديات في الوصول إلى الخدمات وفوائد برامج التنمية وإعادة الإعمار.

من المهم التأكيد على أن تحقيق حل دائم لا يمكن مساواته بالعودة إلى الوطن. ومن المفهوم بشكل أفضل أن القيام بذلك هو عملية إعادة توطين النازحين تدريجيا إلى أن لا يعود لديهم احتياجات تتعلق بنزوحهم. ويشمل ذلك استعادة إمكانية الحصول على فرص كسب العيش والإسكان والرعاية الصحية والتعليم التي فقدوها عند النزوح، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز قدرتهم على التكيف مع الأخطار المستقبلية.

إن العمليات التي تهدف إلى تحقيق حلول دائمة تكون أكثر نجاحًا عندما تشارك مجموعة نشطة من أصحاب المصلحة الذين يمثلون النازحين والأسر المضيفة والمجتمع الأكثر تضرراً من النازحين بنشاط.

لدى الأشخاص النازحين داخليا ثلاثة خيارات للحلول الدائمة من حيث الموقع. يمكنهم اختيار إعادة بناء حياتهم في مكانهم الأصلي، أو مكان نزوحهم أو جزء آخر من البلاد. وتعرف هذه باسم العودة والاندماج المحلي والاستيطان في أماكن أخرى. بالنسبة للأشخاص النازحين عبر الحدود بسبب الكوارث، عادة ما يتم

تحقيق حلول دائمة في بلدهم الأصلي، على الرغم من أنها قد تحدث في بعض الحالات في البلد الذي فروا إليه، أو بشكل استثنائي، بلد ثالث.

إن غالبية النازحين بسبب الكوارث يعودون إلى منازلهم بسرعة نسبية، لكن هذا ليس دائماً هو الحال دوماً، ولا يجب إجبارهم أبداً على العودة دون موافقتهم. قد لا تكون العودة آمنة بسبب مخاطر الأخطار المستمرة أو المستقبلية، أو لأن البنية التحتية والخدمات الأساسية ليست في مكانها الصحيح. في مثل هذه الحالات، أو عندما يكون احتمال إعادة تأسيس حياتهم أفضل في مكان مختلف، قد يعتبر النازحون الاندماج المحلي أو التسوية في مكان آخر أكثر الخيارات قابلية للتطبيق لتحقيق حل دائم. وقد يقررون بالمثل العودة في وقت لاحق عندما تتحسن الظروف. وقد تتغير نواياهم من حيث الحلول الدائمة على مدى فترة نزوحهم.

وبالتالي، قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير هادفة لضمان تمكن النازحين من الوصول إلى السكن الآمن وفرص العمل وكسب الرزق والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى حيثما اختاروا متابعة حل دائم. قد يحتاج هؤلاء غير القادرين أو غير الراغبين في العودة لفترة طويلة، على سبيل المثال، إلى مساعدة مخصصة في الوصول إلى العمل وسبل العيش لأنهم قد لا يملكون المهارات اللازمة أو الشبكات الاجتماعية لموقعهم الحالي.

قد تتأثر العائلات المضيفة والمجتمعات المحيطة بها بشكل غير مكافئ بالحراك البشري الناجم عن الكوارث، لا سيما تلك التي تستضيف النازحين لفترات طويلة وبالتالي يواجهون مصاريف إضافية ومصاعب إضافية. كما قد يؤدي تواجد النازحين على المدى الطويل إلى إجهاد الخدمات الاجتماعية وغيرها من الخدمات المحلية وإرباك سوق العمل. قد يكون لها أيضًا تأثيرات سلبية على البيئة المحيطة والموارد الطبيعية.

يجب أن تقوم خطط وبرامج التعافي والتأهيل وإعادة الإعمار بما يلي:

- **إدماج الاستراتيجيات الشاملة** لتحقيق الحلول الدائمة، التي أعدت بالتشاور مع السكان النازحين والمجتمع الأكثر تضررا من النزوح لضمان أن تكون العمليات طوعية وأن تحترم خيارات النازحين ونواياهم (انظر القسم 2-3-4)

- **استخدام النُهج القائمة على المناطق** لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وحماية سبل العيش وضمان الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم بطرق تلبي الاحتياجات المحددة لجميع المتضررين من النزوح، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات والمجموعات الضعيفة والمهمشة.

- **تلبية الاحتياجات المحددة للأسر المضيفة** من خلال دعم إضافي، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والتدابير المالية مثل الإعفاءات الضريبية

- **شمول المستوطنات المؤقتة للنازحين في إطار الجهود المبذولة** للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في الأجلين القصير والمتوسط والطويل،معالاعترافبإمكانيةالتشرد.

- **إنشاء وتعزيز شراكات التوظيف العامة والخاصة**، وتوفير المهارات والتدريب اللغوي على أساس تحليل السوق للمساعدة في مضاهاة الأشخاص النازحين باحتياجات أصحاب العمل المحليين وتسهيل إدماجهم في سوق العمل المحلية. وقد يكون ذلك مطلوبًا، على سبيل المثال، للرعاة والمزارعين والعاملين الزراعيين النازحين إلى المناطق الحضرية، أو النازحين داخليًا الذين كانوا يعتمدون في السابق على الصيد.

- **وضع برامج للاستثمار** ومبادرات الإنعاش الاقتصادي والتنمية المحلية للنازحين من أجل تعزيز توظيفهم وظروف عملهم اللائقة وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.

- **معالجة الآثار السلبية المحتملة** للنزوح على البيئة والموارد الطبيعية لتجنب ظهور مخاطر جديدة.

٤.٥.٢ الاستعداد للاستجابة للنزوح في حالات الكوارث والتعافي على المستوى العالمي والإقليمي

توفر هياكل وبروتوكولات التنسيق العالمية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث فرصاً مفيدة لتقاسم الممارسات الفعالة والدروس المستفادة بشأن الإعداد والاستجابة للنزوح الناجم عن الكوارث على المستوى الوطني،وأيضاً النزوح عبر الحدود. وبالنظر إلى أن هذا الأخير يحدث عادة داخل المناطق، فمن الأفضل تنسيق الاستجابات عبر المنطقة المتأثرة لضمان اتباع نهج متماسك.

كما يشجع إطار سينداي على تطوير وتعزيز «نُهج إقليمية وآليات تشغيلية منسقة لإعداد وضمان الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث في الحالات التي تتجاوز قدرات التكيف الوطنية».

هياكل التنسيق العالمية والإقليمية للحد من مخاطر الكوارث لديها القدرة على:

- **ضمان اتباع نهج متماسك** لإجراء تقييمات وإصدار معلومات عن مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث الداخلية والخارجية في أنظمة الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية
- **دعم تبادل الممارسات الوطنية الفعالة** والدروس المستفادة في الاستجابة للنزوح الناجم عن الكوارث، بما في ذلك عبر الحدود، واعتماد تدابير لموائمة هذه الممارسات والإجراءات فيما بين بلدان المنطقة.
- **تعزيز وضع نُهج إقليمية للنزوح الناجم عن الكوارث**، بما في ذلك عبر الحدود، من خلال خطط الطوارئ والاستجابة الثنائية أو الإقليمية، والأدلة التشغيلية، والتدريب، وتمارين المحاكاة.

أمثلة على التعاون الإقليمي للتحضير والاستجابة للنزوح الناجم عن الكوارث

أمريكا الشمالية والوسطى: بعد ورشة عمل استضافها المؤتمر الإقليمي للهجرة ، قامت الدول الأعضاء بتطوير دليل عام 2016 لمشاركة خبراتها في الاستجابة لاحتياجات المهاجرين والنازحين عبر الحدود في أعقاب الكوارث. بعنوان حماية الأشخاص الذين يتنقلون عبر الحدود في سياق الكوارث: دليل للممارسات الفعالة للدول الأعضاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، تم استخدامه في أغسطس 2017 كأساس لممارسة المحاكاة عبر الحدود التي أجرتها حكومتا كوستاريكا وبنما للتحضير للتهجير المحتمل للكوارث عبر الحدود والاتفاق على طرق التعاون خلال أي استجابة.

أوروبا: نُشر في عام 2013 «أداة التقييم الذاتي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا» التابعة للأمم المتحدة من أجل زيادة التأهب للآثار المترتبة على الأزمات عبر الحدود. وهي تشمل أسئلة متنوعة عن «النازحين الخارجيين الناجمين عن الكوارث الطبيعية». لمساعدة البلدان على تحديد ما إذا كانت مستعدة بشكل كاف لاستقبال الأشخاص الذين تسببت الكوارث بنزوحهم في الخارج، ولمساندة أولئك الذين قد يفرون خارج حدودهم بعد وقوع كارثة في المنزل.

مجتمع شرق أفريقيا: يتضمن قانون خفض وإدارة مخاطر الكوارث في جماعة شرق أفريقيا لعام 2013 أحكاماً بشأن الاستجابة لنزوح الكوارث تنص المادة 13 على ما يلي:

13 (1) يعامل الأشخاص النازحون داخلياً وفقاً للمبادئ التوجيهية لعام 1998 بشأن النزوح الداخلي واتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 بشأن حماية ومساعدة النازحين داخلياً

13 (2) تمنح الدول الشريكة الدخول والإقامة المؤقتة لمواطني دولة شريكة أخرى تأثرت بالكوارث.

13 (3) تتحمل الدولة الشريكة المتأثرة بالكوارث مسؤولية التعاون مع الدولة الشريكة المضيفة من أجل عودة مواطنيها.

13 (4) تقوم الدول الشريكة، قدر الإمكان ، بتيسير إعادة تنظيم الأسرة وتعقبها.

الموارد الأساسية بشأن النزوح الناجم عن الكوارث وتعزيز التأهب لها من أجل الاستجابة الفعالة و «إعادة البناء على نحو أفضل» في التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار

جدول أعمال لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ - مبادرة نانسن، 2015

مساعدة الأسر المضيفة والمجتمعات المحلية بعد الأزمات والكوارث الطبيعية: دليل خطوة بخطوة - الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2012

كسر الجمود: الحد من النزوح الداخلي المطول كنتيجة جماعية – مكتبالأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، 2017

إدارة أدوات مخيم - مجموعة CCCM العالمية، 2015

ملخص لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة للحد من مخاطر الكوارث والمرونة - المنظمة الدولية للهجرة، 2013

مصفوفة تتبع النزوح - المنظمة الدولية للهجرة

مؤشرات الحلول الدائمة - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً و JIPS، قيد التنفيذ

إرشادات بشأن حماية الناس من الكوارث والتغير البيئي من خلال الانتقال المخطط - بروكينغز، جورجتاون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، 2015

دليل حماية الأشخاص النازحين داخلياً - مجموعة الحماية العالمية، 2010

إطار الحلول الدائمة للنزوح الداخلي - اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2010

المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية - اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2011

المبادئ التوجيهية بشأن وصول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرا إلى سوق العمل - منظمة العمل الدولية، 2016

الاستراتيجيات المشتركة لدعم الحلول الدائمة للنازحين داخلياً واللاجئين الذين عادوا إلى بلدهم الأصلي - مجموعة الإنعاش المبكر، 2016

دليل MEND: دليل شامل للتخطيط لعمليات الإخلاء الجماعي في الكوارث الطبيعية (نسخة تجريبية) - مجموعة CCCM العالمية، 2014

المهاجرون في الحد من مخاطر الكوارث: ممارسات الدمج - MICIC، المنظمة الدولية للهجرة ومجلس أوروبا، 2016

إدارة استمرارية الأعمال متعددة المخاطر: دليل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - منظمة العمل الدولية، 2011

حماية الأشخاص الذين يتنقلون عبر الحدود في سياق الكوارث: دليل للممارسات الفعالة للبلدان الأعضاء في الآلية الإقليمية - آلية التنسيق الإقليمية، 2016

مربع الأدوات: تخطيط إعادة التوطين لحماية الأشخاص من الكوارث والتغيير البيئي – جورج تاون، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017

المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي - الأمم المتحدة، 1998

III. قائمة مراجعة لتقييم إدراج النزوح الناجم عن الكوارث في استراتيجيات وسياسات الحد من مخاطر الكوارث

قائمة المراجعة التالية هي للمساعدة في تقييم ما إذا كانت استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث تتماشى بالكامل مع إطار سينداي من حيث الحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث وآثاره، وتعزيز صمود النازحين بسبب الكوارث. تم تنظيمها لتعكس العناوين الرئيسية والفرعية للقسم الثاني من هذا الدليل، حيث يمكن العثور على موارد تقنية ومعلومات أكثر تفصيلاً.

١. فهم مخاطر الكوارث

بيانات النزوح مطلوبة قبل حدوث النزوح لتقييم مخاطر حدوثه، خلال الكارثة لتحديد عدد النازحين وموقعهم واحتياجاتهم ونواياهم من حيث الحلول الدائمة، ومع مرور الوقت لمراقبة أوضاع النازحين والمجتمعات المتأثرة بالنزوح، بما في ذلك التقدم نحو الحلول الدائمة لتعرضهم لمخاطر الكوارث في المستقبل.

من المفترض أن تكون جميع عمليات جمع البيانات وتحليلها مصنفة حسب العمر والجنس والحالة الصحية، وينبغي أن تحدد الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة بشكل خاص، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليون والأقليات. ويجب أن تكون أدوات وأنظمة جمع وتحليل البيانات قابلة للتشغيل المتبادل لتسهيل تبادل ومشاركة المعلومات المتعلقة بالنزوح.

تشمل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي ما يلي:

١.١ تقييم مخاطر النزوح من الكوارث استناداً إلى:

1) بيانات النزوح التاريخية.
2) أنماط التنقل غير الكارثي، بما في ذلك عبر الحدود الدولية.
3) تقييمات استخدام الأراضي لتحديد المناطق المعرضة للخطر.
4) توقعات الحراك البشري المرتبط بتغير المناخ، والتحضر، والفقر، والنمو السكاني، والتدهور البيئي.
5) تقييم المجموعات التي يحتمل أن تواجه مستويات عالية من مخاطر النزوح، مثل أولئك الذين يعيشون في فقر أو في مستوطنات غير رسمية، والنازحون بالفعل والمهاجرون.

١.٢ جمع بيانات النزوح وتحليلها خلال الاستجابة لتوفير:

1) عدد النازحين، أو في غياب هذه المعلومات، عدد المنازل المدمرة.
2) مكان النازحين
3) احتياجاتهم ونقاط ضعفهم الخاصة بالنزوح
4) نواياهم فيما يتعلق بالحلول الدائمة.
5) تقييمات على مستوى المجتمع

٣.١ جمع بيانات النزوح وتحليلها خلال فترة التعافي، مع إدراك أن الأمر قد يستغرق عدة أشهر أو حتى سنوات حتى يتمكن النازحون من التوصل إلى حلول دائمة، لتوفير:

1) مكان واحتياجات النازحين بمرور الوقت.
2) تقييمات متى تكون أماكن المنشأ آمنة ولهم فرصة للحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق.
3) نوايا النازحين من حيث الحلول الدائمة، والتي يمكن أن تتغير بمرور الوقت.
4) حصولهم على الخدمات العامة والمساعدة للتعافي في موقعهم الحالي
5) المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تقارن بين النازحين والأسر المضيفة وبين السكان الأكثر تضرراً من الكوارث.

تضمن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي ما يلي:

٤.١ تستخدم منصات عالمية وإقليمية وشبه إقليمية لتسهيل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالنزوح، بما في ذلك النزوح عبر الحدود، من خلال الجهود الرامية إلى:

(1) وضع بروتوكولات إقليمية أو عالمية مع منهجيات موحدة لتحديد وتسجيل النزوح التاريخي والكوارث في الوقت الفعلي، سواء على المستوى الداخلي أو عبر الحدود.
(2) دمج البيانات والتحليلات المتعلقة بالنزوح الناجم عن الكوارث في الأنظمة الإقليمية والعالمية للإنذار المبكر والتأهب والاستجابة.

2. تعزيز إدارة مخاطر الكوارث لإدارتها

يجب أن يتم تضمين تدابير الحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث، والاستجابة له، وتعزيز صمود النازحين بسبب الكوارث، في القوانين والتنظيمات والسياسات ذات الصلة. الاستراتيجيات الوطنية والمحلية الحد من مخاطر الكوارث والخطط والسياسات الأخرى هي أيضا أدوات أساسية لضمان اتباع نهج واستجابة منسقين.

استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية:

٢ . ١ دمج وتنسيق مناهج مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث وعبر القوانين واللوائح والسياسات العامة ذات الصلة في جميع القطاعات من خلال:

1) تعيين القيادة المؤسسية والسلطة ومخصصات الميزانية للنزوح الناجم عن الكوارث
2) مراجعة القوانين والسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة لضمان الاتساق مع الصكوك القانونية المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي.

٢ . ٢ دمج مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في استراتيجيات وقوانين وسياسات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية من خلال:

1) إدراج مراجع وتدابير محددة، مصحوبة ببيانات خط الأساس، والأهداف والمؤشرات والأطر الزمنية لرصد التقدم المحرز.
2) ضمان الاتساق مع الصكوك القانونية الوطنية والإقليمية والدولية التي تعالج النزوح الناجم عن الكوارث
3) تحديد الأدوار والمسؤوليات.
4) تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة للوفاء بها.
5) بما في ذلك مبادرات بناء القدرات لمسئولي الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات.
6) ضمان المشاركة الفعالة للنازحين والمجتمعات المتأثرة بالنزوح وأولئك المعرضين لخطر النزوح في تصميم قوانين واستراتيجيات وخطط الحد من مخاطر الكوارث.

٢ . ٣ معالجة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في منتديات ومنابر التنسيق الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث من خلال:

1) النظر في اشتراط نقطة مركزية أو قيادة محددة و / أو إنشاء فريق عامل مشترك بين الوزارات.
2) تعيين أدوار واضحة للجهات الفاعلة العامة والخاصة وضمان مشاركتها الفعالة.
3) تمكين السلطات المحلية من تنسيق أنشطة التخطيط والاستجابة بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية.

٢ . ٤ وضع سياسات عامة بشأن منع المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث، بما في ذلك الانتقال المخطط له كخيار أخير من خلال:

1) الاعتراف بأن النقل المخطط له عملية معقدة وطويلة الأجل تتطلب تنسيقاً قوياً والتزاماً بالموارد عبر الوكالات الحكومية على جميع المستويات.
2) ضمان أن يكون لدى الدولة «أسباب قاهرة، وأدلة قوية، وأساس قانوني سليم» للقيام بنقل مخطط له بطرق تضمن حقوق الإنسان للأشخاص المتضررين.

3) تضمين معلومات ذات مغزى وآليات تشاور لجميع المجتمعات المتضررة، بما في ذلك أولئك الذين يتحركون، والمقيمين وراءهم، والمجتمع المستلم.

4) تضمين التدابير والعمليات التي تعكس الاختلافات بين إعادة التوطين المخطط لها مسبقاًوما بعد الكارثة.

تضمن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي ما يلي:

٢ . ٥ يتم استخدام هذه الاستراتيجيات وآليات التعاون كأدوات تنسيق لمعالجة مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث الوطنية المشتركة وعبر الحدود من خلال:

1) وضع خطط وقوانين وسياسات محددة للحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود وتلبية احتياجات النازحين عندما يكونون نازحين عبر الحدود

2) تسهيل تبادل المعلومات، وتقاسم الممارسات الجيدة، وتطوير آليات التعاون والبروتوكولات والأدلة لبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث، الداخلية والخارجية على حد سواء، والرد على ما لا يمكن تجنبه.

3) تنسيق الاستعداد والتخطيط للطوارئ لتلقي ومساعدة النازحين عبر الحدود من الكوارث ومساعدتهم على التوصل إلى حلول دائمة.

3. الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل المرونة

يلعب الحد من مخاطر الكوارث دوراً مركزياً في بناء مرونة جميع الأشخاص المعرضين للمخاطر وتقليل مخاطر إجبارهم على الفرار للتهرب من تأثيرات الخطر أو الإجهاد البيئي. يساعد فهم الأسباب والأنماط والآثار المترتبة على أشكال مختلفة من الحراك البشري – النزوح والهجرة والتخطيط المعتزم – المرتبطة بالأخطار في إبلاغ قوانين وسياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث، وضمان تضمين استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث تدابير محددة للحد من مخاطر النزوحالناجم عن الكوارث وتعزيز صمود النازحين بسبب الكوارث.

استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي:

٣ . ١ وضع سياسات وبرامج للتصدي للحراك البشري الناجم عن الكوارث وتعزيز صمود الأشخاص المتضررين، بما في ذلك المجتمعات المضيفة،بطريقة مثالية من خلال دمج جميع الجوانب التي يغطيها الدليل.

٣ . ٢ الحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث كجزء من الجهود الواسعة للحد من مخاطر الكوارث من خلال:

(1) تحليل المناطق عالية المخاطر لتحديد جدوى تدابير الحد من مخاطر الكوارث للحد من التعرض والهشاشة وتجنب النزوح.
(2) وضع برامج هادفة لبناء القدرة على المقاومة لأولئك الذين يعانون من مستويات عالية من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث
(3) الاعتراف رسمياً بالمستوطنات غير الرسمية أو الهامشية لضمان إدراجها في الاستراتيجيات والخطط المحلية للحد من مخاطر الكوارث.
(4) تضمين الأشخاص النازحين بسبب الكوارث والمهاجرون وغيرهم ممن يواجهون مستويات عالية من مخاطر النزوح في حالات الكوارث في تخطيط وتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث، لا سيما على المستوى المحلي.
(5) إبلاغ معلومات الحد من مخاطر الكوارث باللغات التي يفهمها المهاجرون والنازحون ومن خلال القنوات التي يمكنهم الوصول إليها بسهولة
(6) القيام بعملية إعادة التوطين المخطط لها كملجأ أخير لنقل المجتمعات الهشة بشكل خاص إلى مكان آمن.

٣ . ٣ الاستثمار في السياسات الشاملة وشبكات الأمان الاجتماعي كجزء من الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول دائمة في مرحلة ما بعد الكارثة من خلال:

(1) وضع أحكام قانونية وسياسية لضمان تمكن النازحين من الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى كغير مقيمين
(2) وضع تدابير مسبقة لاستبدال الوثائق القانونية المفقودة أو المدمرة للحد من العقبات الإدارية التي يواجهها النازحون في الوصول إلى المساعدة والخدمات الأساسية، ودخول سوق العمل والحصول على تعويضات عن الممتلكات التالفة أو المدمرة.
(3) ضمان أن يشمل التمويل لأغراض التنمية وتقديم الخدمات وإدارة استخدام الأراضي تدابير لتكييف مخصصات الميزانية ومستويات الاستثمار لتعكس سكان ما بعد الكوارث، بما في ذلك النازحين، بدلاً من السكان العاديين قبل وقوع كارثة.

تضمن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي ما يلي:

٣ . ٤ تعزز وتدعم الآليات العالمية والإقليمية تدابير لبناء المرونة والحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث من خلال:

(1) تقاسم الممارسات الفعالة وضمان الاتساق عبر النظم والقطاعات والمنظمات العاملة في مجالات التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الهجرة وحقوق الإنسان وغيرها.

(2) تنسيق الاستخدام الفعال للأدوات والنظم والموارد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية لتعزيز قدرة المناطق دون الإقليمية والبلدان والمجتمعات المعرضة لخطر النزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود.

4.تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة، و «إعادة البناء بشكل أفضل» في التعافي وإعادة التأهيل وإعادة البناء

إن التأهب للكوارث من أجل الاستجابات والتعافي الفعال هو مفتاح التخفيف من آثار النزوح على السكان المتضررين عندما لا يمكن تجنبه. يؤكد إطار سينداي على أهمية الاستعدادات المنتظمة للكوارث والاستجابة والتعافي، بما في ذلك تمرينات الإخلاء والتدريب وإنشاء نظم الدعم على أساس المناطق لضمان الاستجابة السريعة والفعالة لنزوح. التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة النازحين بسبب الكوارث على الصمود تساعدهم على تحقيق حلول دائمة أثناء التعافي.

٤ . ١ تعزيز معرفة المخاطر ونظم الإنذار المبكر والإجلاء عن طريق:

1) رصد خطر النزوح والتأكد من أن التحذيرات المبكرة تحدد الاحتمالات لحدوثه.
2) ضمان إبلاغ السكان المعرضين لخطر النزوح واستهدافهم بشكل كامل في التدابير الرامية إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر.
3) تضمين مخاطر النزوح في معلومات التوعية بالمخاطر المجتمعية، ومعالجة الاعتبارات العملية التي قد تؤدي إلى مخاطر محتملة أثناء النزوح على المدى الطويل.
4) تعزيز قدرة السلطات المحلية على إجلاء الأشخاص من المناطق المعرضة للكوارث.
5) التأكد من أن خطط الإخلاء والمساعدات تتضمن أحكامًا حتى يتمكن من قد يواجهون صعوبات في الخروج، مثل كبار السن أو ذوي الإعاقات أو الأطفال، من القيام بذلك بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب وبطريقة كريمة.
6) تضمين التقييمات لتحديد متى تكون العودة آمنة، وخطط الطوارئ في حالة أن يصبح الأشخاص نازحين لفترات طويلة بعد الإخلاء أو أنهم غير قادرين على العودة بشكل دائم إلى منازلهم.

٤ . ٢ معالجة النزوح في خطط التأهب والطوارئ والاستجابة من خلال:

1) وضع خطط سيناريو تستبق آثار مجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ والنمو السكاني والتنمية الحضرية وتدهور البيئة والنزاعات والفقر عن الحراك البشري الناجم عن الكوارث في المستقبل، وآثارها على جهود الاستجابة والاستعادة.
2) استخدام نظم إدارة المعلومات القابلة للتشغيل المتبادل لتحديد ومتابعة تحركات النازحين بسبب الكوارث وتطور احتياجاتهم وقدراتهم مع مرور الوقت.
3) ضمان وجود قوانين وسياسات لحماية الأراضي والممتلكات والأصول الإنتاجية الأخرى التي تُركت أثناء النزوح.
4) ضمان قيام القوانين والسياسات بتخصيص الأراضي لاستخدامها كمواقع مؤقتة للتهجير وإمكانية الانتقال الدائم في حال لم تعد أماكن إقامة الأشخاص صالحة للسكن.
5) استكشاف إمكانات النزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود، التي تشمل كلا التدفقات إلى بلد مجاور وتدفق الأشخاص الذين يفرون من الكوارث في الخارج.
6) التخطيط للنزوح المطول، مع إدراك أن طول فترة النزوح قد يكون له آثار للحاجة إلى المأوى الانتقالي، ودعم أوسع لكسب العيش والحصول على الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي الاجتماعي.
7) ضمان تقديم المساعدة للنازحين يشمل المأوى الآمن؛ الإمدادات الغذائية وغير الغذائية؛ الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي؛ الحصول على التعليم؛ دعم سبل كسب العيش وتقديم المشورة القانونية والتمثيل لحل مشكلة الإسكان والأراضي والملكية وغيرها من القضايا المرتبطة بنزوحهم.
8) البدء في برامج التوظيف وسبل كسب العيش في أقرب وقت ممكن بعد النزوح، وضمان تلبية احتياجات الأشخاص النازحين الفورية والطويلة الأجل.
9) ضمان أن تكون برامج وآليات المساعدة مسئولة عن الاحتياجات المحددة لفئات معينة من السكان النازحين

10) ضمان تقديم المساعدة وآليات التوزيع تتضمن مؤن للأشخاص النازحين الذين يفتقرون إلى الوثائق المهمة.
11) تقديم المساعدة الهادفة للنازحين الذين يعيشون خارج المخيمات، والأسر المضيفة لهم والمجتمعات الأكثر تضرراً من النزوح.
12) التنسيقعن كثب بين الإغاثة الطارئة وبرامج إعادة التأهيل والتنمية لضمان إسهامها في بناء مرونة النازحين.
13) تطبيق أساليب التأهب الاستباقية، مثل التمويل القائم على التنبؤ.

٤ . ٣ معالجة النزوح في خطط التعافي والتأهيل وإعادة الإعمار من خلال:

1) دمج الاستراتيجيات الشاملة لتحقيق الحلول الدائمة، التي وضعت بالتشاور مع السكان النازحين والمجتمعات المحلية المتضررة من النزوح على نطاق واسع لضمان أن تكون العمليات طوعية وأن تحترم خيارات النازحين ونواياهم.

2) استخدام النهج القائمة على أساس المناطق لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وحماية سبل العيش وضمان الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم بطرق تلبي الاحتياجات المحددة لجميع المتضررين من النزوح، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات والمجموعات الضعيفة أو المهمشة.

3) تلبية الاحتياجات المحددة للأسر المضيفة من خلال تقديم دعم إضافي، مثل المساعدة الإنسانية والتدابير المالية مثل الإعفاءات الضريبية.

4) تضمين المستوطنات المؤقتة للنازحين في إطار الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود على المدى القصير والمتوسط والطويل،معالاعترافباحتمالالنزوحالمطول.

5) إنشاء وتعزيز شراكات التوظيف العامة والخاصة، وتوفير المهارات والتدريب اللغوي على أساس تحليل السوق للمساعدة في مضاهاة احتياجات النازحين من أصحاب العمل المحليين وتسهيل اندماجهم في سوق العمل المحلية.

6) تطوير برامج الاستثمار ومبادرات الإنعاش الاقتصادي والتنمية المحلية للنازحين من أجل تعزيز توظيفهم وظروف عملهم اللائقة وإعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.

تضمن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين العالمي والإقليمي ما يلي:

٤ . ٤ تُعد الهياكل والبروتوكولات العالمية والإقليمية للتنسيق القائم على الحد من مخاطر الكوارث الاستجابات والتعافي في حالات الكوارث عن طريق:

1) ضمان اتباع نهج متسق لإجراء تقييمات وإصدار معلومات عن مخاطر النزوح الداخلي وعبر الحدود في أنظمة الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية.

2) دعم تبادل الممارسات الوطنية الفعالة والدروس المستفادة في الاستجابة للنزوح الناجم عن الكوارث، بما في ذلك عبر الحدود، واعتماد تدابير لموائمة هذه الممارسات والإجراءات فيما بين بلدان المنطقة.

3) تعزيز وضع نُهج إقليمية لنزوح بسبب الكوارث، بما في ذلك عبر الحدود، من خلال خطط الطوارئ والاستجابة الثنائية أو الإقليمية، والمبادئ التوجيهية التشغيلية، والتدريب، وعمليات المحاكاة.

IV. المرفقات

٤ . ١ المراجع إلى النزوح الناجم عن الكوارث والحراك البشري في إطار سينداي

يغطي إطار سينداي مجموعة واسعة من الأنشطة للتحضير والاستجابة لمخاطر النزوح الناجم عن الكوارث، سواء داخل البلدان أو عبر الحدود الدولية. يشرح هذا الملحق مراجعه الخاصة بالنزوح الناجمعن الكوارث والحراك البشري. يذكر الإطار فقط الأشخاص النازحين بشكل مباشر مرتين فقط، لكن الأمم المتحدة تحددهم على أنهم مدرجون بين المتأثرين أو المتأثرين بشكل غير مكافئ بالكوارث، ومثل المهاجرين، فهم أصحاب المصلحة المعنيين في آليات وعمليات الحد من مخاطر الكوارث.

المراجع إلى النزوح الناجم عن الكوارث والحراك البشري في إطار سينداي

الفقرة 4: بالإضافة إلى ذلك، بين عامي 2008 و 2012، نزح 144 مليون شخص بسبب الكوارث.

الفقرة 7: مع الاعتراف بالدور الرائد والتنظيمي والتنسيقي الذي تضطلع به الحكومات، ينبغي لهم ألعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء والمهاجرون والشعوب الأصلية والمتطوعون ومجتمع الممارسين وكبار السن في تصميم وتنفيذ السياسات والخطط والمعايير.

الفقرة 18 (ب): الحد بشكل كبير من عدد الأشخاص المتأثرين عالميا بحلول عام 2030، بهدف خفض متوسط الرقمالعالميلكلمائةألفيالعقد 2020 - 2030 مقارنةبالفترة 2005-2015.

الفقرة 19 (د): يتطلب الحد من مخاطر الكوارث وجود شراكة وترابط بين جميع المجتمعات. كما يتطلب التمكين والمشاركة الشاملة والميسرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين بشكل غير متكافئ بسبب الكوارث، لا سيما الأكثر فقراً.

الفقرة 27 (ح): تمكين السلطات المحلية، حسب الاقتضاء، من خلال الوسائل التنظيمية والمالية للعمل والتنسيق مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمهاجرين في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي.

الفقرة 27 (ك): صياغة سياسات عامة، حيثما ينطبق ذلك، تهدف إلى معالجة قضايا الوقاية أو إعادة التوطين، حيثما أمكن، للمستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لخطر الكوارث، رهنا بالقوانين الوطنية والنظم القانونية.

الفقرة 28 (د): تعزيز التعاون العابر للحدود لتمكين السياسات والتخطيط لتنفيذ النهج القائمة على النظام الإيكولوجي فيما يتعلق بالموارد المشتركة، مثل داخل أحواض الأنهار وعلى طول الخطوط الساحلية، لبناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك مخاطر الوباء والتهجير.

الفقرة 30 (ي): تعزيز تصميم وتنفيذ سياسات شاملة وآليات شبكة الأمان الاجتماعي، بما في ذلك من خلال إشراك المجتمع المحلي، وإدماجها في برامج تعزيز سبل العيش، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك صحة الأم والوليد والطفل والصحة الجنسية والإنجابية والأمن الغذائي والتغذية والسكن والتعليم، نحو القضاء على الفقر، لإيجاد حلول دائمة في مرحلة ما بعد الكارثة ولتمكين ومساعدة الأشخاص المتضررين بشكل غير متكافئ بسبب الكوارث.

الفقرة 30 (ل): تشجيع اعتماد السياسات والبرامج التي تعالج الحراك البشري الناجم عن الكوارث لتعزيز صمود الأشخاص المتضررين ورفاهية المجتمعات المضيفة، وفقا للقوانين والظروف الوطنية.

الفقرة 33 (أ): إعداد أو مراجعة السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالتأهب للكوارث الطارئة وتحديثها بشكل دوري مع إشراك المؤسسات ذات الصلة،والنظر في سيناريوهات تغير المناخ وتأثيرها على مخاطر الكوارث، وتيسير مشاركة، حسب الاقتضاء، جميع القطاعات وأصحاب المصلحة المعنيين.

الفقرة 33 (ح): تعزيز عمليات التأهب والاستجابة والتعافي بصورة منتظمة في حالات الكوارث، بما في ذلك تمرينات الإخلاء، والتدريب وإنشاء نظم الدعم على أساس المناطق، بهدف ضمان الاستجابة السريعة والفعالة للكوارث والنزوح الناتج عنها، بما في ذلك الوصول إلى المأوى الآمن،والمواد الغذائيةالأساسيةوإمداداتالإغاثةغير الغذائية،حسبالاحتياجات المحلية.

الفقرة 33 (ط): تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والسلطات المتعددة وأصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتضررة والأعمال التجارية،وذلك بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمكلفة لإعادة البناء بعد الكوارث، بتنسيق من السلطات الوطنية.

الفقرة 33 (ي): تعزيز إدماج إدارة مخاطر الكوارث في عمليات التعافي والتأهيل بعد الكوارث، وتسهيل الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، واستخدام الفرص خلال مرحلة التعافي لتطوير القدرات التي تقلل من مخاطر الكوارث على المدى القصير، المتوسط، والطويل، بما في ذلك وضع تدابير مثل تخطيط استخدام الأراضي، وتحسين المعاييرالهيكلية وتقاسم الخبرات والمعارف، والاستعراضات بعدالكوارث والدروس المستفادة ودمج إعادة الإعمار بعد الكوارث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالمناطق المتأثرة. وينبغي أن ينطبق هذا أيضا على المستوطنات المؤقتة للأشخاص النازحين بسبب الكوارث.

الفقرة 33 (م): تعزيز قدرة السلطات المحلية على إجلاء الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المعرضة للكوارث.

الفقرة 36 (أ) (6): يساهم المهاجرون في قدرة المجتمعات على الصمود، ويمكن أن تكون معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم مفيدة في تصميم وتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث.

٤ . ٢ الموارد الرئيسية

الموارد المتعلقة بالنزوح الناجم عن الكوارث وأشكال الحراك البشري ذا الصلة

معالجة النزوح الداخلي: إطار عمل للمسئولية الوطنية – مشروع بروكنجز – بيرن حول النزوح الداخلي، أبريل 2005

جدول أعمال لحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث وتغير المناخ – مبادرة نانسن، 2015

مساعدة الأسر المضيفة والمجتمعات المحلية بعد الأزمات والكوارث الطبيعية – دليل خطوة بخطوة – الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2012

كسر الجمود: الحد من النزوح الداخلي المطول كنتيجة جماعية – مكتب تنسيق الشئون الإنسانية، 2017

مجموعة أدوات إدارة المخيم– مجموعة CCCM العالمية 2015

ملخص لأنشطة المنظمة الدولية للهجرة للحد من مخاطر الكوارث والمرونة – المنظمة الدولية للهجرة، 2013

مخاطر النزوح المرتبطة بالكوارث: قياس المخاطر ومعالجة محركاتها – مركز الأنشطة الإقليمية والنزاعات، 2015

مصفوفة تتبع النزوح، المنظمة الدولية للهجرة مشروع مواد بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث –

لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي، 2016

مؤشرات الحلول الدائمة – مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً و JIPS، قيد التنفيذ

القانون والتنظيم الفعال للحد من مخاطر الكوارث: تقرير متعدد البلدان – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2014

التقرير العالمي حول النزوح الداخلي – التقرير السنوي لشركة IDMC

إرشادات لتحديد ملامح النزوح الحضري – JIPS، 2014

إرشادات حول حماية الناس من الكوارث والتغيير البيئي من خلال الانتقال المخطط – بروكينغز، جامعة جورجتاون، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2015

المبادئ التوجيهية بشأن وصول اللاجئين وغيرهم من النازحين قسرا إلى سوق العمل – منظمة العمل الدولية، 2016

المبادئ التوجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من الصراع أو الكوارث الطبيعية – MICIC، 2016

دليل حماية الأشخاص النازحين داخلياً – مجموعة الحماية العالمية، 2010

إطار الحلول الدائمة للنزوح الداخلي – اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2010

المبادئ التوجيهية التشغيلية بشأن حماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية – اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2011

مجموعة الأدوات الأساسية JIPS

الاستراتيجيات المشتركة لدعم الحلول الدائمة للنازحين داخلياً واللاجئين الذين عادوا إلى بلدهم الأصلي – مجموعة التعافي المبكر، 2016

دليل MEND: دليل شامل للتخطيط لعمليات الإخلاء الجماعي في الكوارث الطبيعية (نسخة تجريبية) – مجموعة CCCM العالمية، 2014

المهاجرون في الحد من مخاطر الكوارث: ممارسات الدمج – وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2017

إدارة استمرارية الأعمال متعددة المخاطر: دليل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – منظمة العمل الدولية، 2011

الصكوك الوطنية بشأن النزوح الداخلي: دليل لتطويرها – مشروع Brookings-LSE بشأن النزوح الداخلي، 2013

الحل التدريجي لإطار حالات النزوح – المنظمة الدولية للهجرة، 2016

حماية الأشخاص النازحين داخلياً: دليل للقانون وصانعي السياسات – مشروع بروكنغز – بيرن حول النزوح الداخلي، 2008

حماية الأشخاص الذين يتنقلون عبر الحدود في سياق الكوارث: دليل للممارسات الفعالة للبلدان الأعضاء في الآلية الإقليمية – آلية التنسيق الإقليمية، 2016

صندوق الأدوات: تخطيط إعادة التوطين لحماية الأشخاص من الكوارث والتغير البيئي – جورج تاون والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017

المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي – الأمم المتحدة، 1998

٣.٣ المصطلحات

الكوارث: «عطل خطير في أداء مجتمع ما على أي نطاق بسبب أحداث خطرة تتفاعل مع ظروف التعرض والهشاشة والقدرة، مما يؤدي إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية: الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية والبيئية. الآثار «

النزوح الناجم عن الكوارث: «الحالات التي يضطر فيها الناس أو يجبرون على مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لكارثة أو لتجنب أثر خطر طبيعي فوري ومتوقع. وينتج هذا النزوح من حقيقة أن الأشخاص المتأثرين (Ii) يتعرضون إلى (ii) خطر طبيعي في حالة يكونون فيها (iii) ضعفاء للغاية ويفتقرون إلى القدرة على تحمل آثار ذلك الخطر. إنها آثار الأخطار الطبيعية، بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ، التي قد تطغى على المرونة أو القدرة التكيفية للمجتمع أو المجتمع المتأثر، مما يؤدي إلى كارثة قد تؤدي إلى النزوح. قد يتخذ النزوح الناجم عن الكوارث شكل رحلة عفوية، وهو أمر يتم إخلائه أو تنفيذه من قبل السلطات أو عملية إعادة تخطيط غير طوعية مخطط لها. يمكن أن يحدث مثل هذا النزوح داخل بلد ما (النزوح الداخلي)، أو عبر الحدود الدولية (النزوح عبر الحدود بسبب كارثة). «

ويقتصر هذا التعريف الوارد في جدول أعمال حماية مبادرة نانسن على الأخطار الطبيعية، ولكن «قد ينطبق أيضاً مع ما يلزم من تبديل على الكوارث الناجمة عن عوامل من صنع الإنسان مثل الحوادث الصناعية الواسعة النطاق».

مخاطر الكوارث: «الخسائر المحتملة في الأرواح أو الإصابات أو الأصول المدمرة أو التالفة التي يمكن أن تحدث في نظام أو مجتمع معين في فترة زمنية محددة، قد تم تحديدها بشكل احتمالي باعتبارها دالة على المخاطر والتعرض والهشاشة والقدرة»

النازحون بسبب الكوارث: «الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة مكان إقامتهم لأسباب وظروف مختلفة بسبب خطر أو كارثة « .

المجتمع المتأثر بالنزوح: تتحمل المجتمعات المتأثرة بالنزوح عواقب النزوح. وهم يشملون النازحين أنفسهم والمجتمعات المضيفة والمجتمعات المحلية في مناطق العودة والمناطق التي ينخرط فيها النازحون السابقون.

خطر النزوح: «كما هو الحال مع مخاطر الكوارث، يمكن التعبير عن خطر النزوح فيما يتعلق بالأخطار والتعرض والضعف:

- احتمالية وشدة وطبيعة الخطر أو مجموعة من المخاطر التي تحدث بمرور الوقت. وفقا لأفضل الأدلة العلمية، من المتوقع أن تحدثالتغيرات المناخية تغيراً في التقلبات الطبيعية في الطقس ويجعل بعض الأخطار أكثر حدة ومتكررة.

- تعرض الناس ومنازلهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم للأخطار قبل وقوع الكارثة وأثناء وبعد نزوحهم في فترة انتقالهم من مكان إلى آخر.

- قابلية الأفراد للهشاشة والتأثرالمسبق بأثر المخاطر قبل وأثناء وبعد نزوحهم.

الحلول الدائمة: «يتم التوصل إلى حل دائم عندما لا يكون لدى الأشخاص النازحين داخلياً أي احتياجات محددة للحماية والمساعدة ترتبط بنزوحهم ويمكنهم التمتع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز بسبب نزوحهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال: إعادة الإدماج المستدامة في مكان المنشأ (العودة) ؛ الاندماج المحلي المستدام في المناطق التي يلجأ فيها النازحون داخلياً (الاندماج المحلي) ؛ التكامل المستدام في جزء آخر من البلاد (الاستيطان في مكان آخر بالبلد). «

الإخلاء: شكل من أشكال النزوح الناجم عن الكوارث يعرف بـ: «نقل الأشخاص والممتلكات مؤقتًا إلى أماكن أكثر أمانًا قبل أو أثناء أو بعد وقوع حدث خطر من أجل حمايتهم.

ملاحظة: تشير خطط الإخلاء إلى الترتيبات الموضوعة سلفًا لتمكين نقل الأشخاص والأصول بشكل مؤقت

إلى أماكن أكثر أمانًا قبل أو أثناء أو بعد وقوع حدث خطير. قد تتضمن خطط الإخلاء خططًا لإعادة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم وخيارات الإيواء في المكان «.

«الإخلاء هو التحرك السريع للناس بعيدًا عن التهديد المباشر أو الكارثة المباشرة إلى مكان آمن للمأوى. ويتميز عادةً بإطار زمني قصير، من ساعات إلى أسابيع، وفيه يتعين سن إجراءات الطوارئ من أجل إنقاذ الأرواح والتقليل من التعرض للأذى. قد تكون عمليات الإخلاء إلزامية، أو نصح بها، أو تلقائية. «

المجتمع المضيف: «مجتمع يستضيف أعدادًا كبيرة من الأشخاص ... النازحين، عادة في المخيمات أو مدمجين بشكل مباشر في المنازل».

المساعدة الإنسانية: «المعونة التي تسعى إلى إنقاذ الأرواح وتخفيف معاناة السكان المتضررين من الأزمة. يجب تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً للمبادئ الإنسانية الأساسية للإنسانية والنزاهة والحياد. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة الإنسانية مع الاحترام التام لسيادة الدول. يمكن تقسيم المساعدات إلى ثلاث فئات – المساعدة المباشرة، والمساعدة غير المباشرة ودعم البنية التحتية – التي لديها درجة متناقصة من الاتصال

الحراك البشري: يحدد إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 2011 بكانكون إطار عمل التكيف «النزوح الناجم عن التغير المناخي، والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها». يستخدم هذا الدليل المصطلح دون إشارة خاصة إلى الظواهر المرتبطة بتغير المناخ.

الهجرة: التحركات البشرية «التي هي في الغالب طوعية من حيث أن الناس لا يزال لديهمالقدرة على الاختيار بين خيارات واقعية مختلفة»،، ولكن ليس بالضرورة أن يكون قرارهم متخذ بحرية كاملة.

الهجرة كتكيف: قرار بالهجرة «مأخوذ للتأقلم مع التغيرات في البيئة الخارجية من أجل البقاء على قيد الحياة بأقل ضرر يمكن مواجهته لهذه الآثار، وتحسين الظروف المعيشية في بيئة معينة»

الانتقال المخطط له: قد يكون أو لا يكون شكلاً من أشكال النزوح في حالات الكوارث،وذلك يعتمد ما إذا كانت الحركة طوعية. وهي «عملية مخططة يتنقل فيها الأشخاص أو مجموعات الأشخاص أو يساعدون على الابتعاد عن منازلهم أو أماكن إقامتهم المؤقتة، ويتم تسكينهم في موقع جديد، ويتم تزويدهم بوسائلتساعدهم في إعادة بناء حياتهم.و يتم تنفيذ اعادة التوطين المخطط لها تحت سلطة الدولة، ويتم داخل الحدود الوطنية، ويتم القيام به لحماية الناس من المخاطر والآثار المرتبطة بالكوارث والتغير البيئي، بما في ذلك آثار تغير المناخ. يمكن تنفيذ هذا النقل المخطط على مستوى الفرد والأسرة و / أو المجتمع «

التنسيق: «عملية تعاونية لجمع المعلومات توفر بيانات مفصلة ومقارنة حول حالات النزوح. يم كن أن ت كون نتائج التنسيق: 1) إبلاغ برنامج البرمجة المشتر كة،2) استخدام ها للدعوة والتمويل من أجل تحسين الاستجابة،3) الإطلاع الفعال لتطوير السياسات، و 5) إعطاء حلول طويلة الأجل للنازحين. تبعاً للاحتياجات التشغيلية، يقدم التنميط بيانات سكانية مفصلة بحسب العمر والجنس والموقع والتنوع. كما يمكن أن يوفر تحليل المعلومات المواضيعية الذي يتم الحصول عليه من خلال التقاط ومعالجة البيانات الكمية والنوعية على حد سواء «.

الحماية: أي «إجراء إيجابي، سواء كان أو لم يكن يستند إلى التزامات قانونية، تقوم به الدول نيابة عن الأشخاص النازحين بسبب الكوارث أو الأشخاص الذين قد يتعرضون للنزوح، وذلك بهدف الحصول على الاحترام الكامل لحقوق الفرد وفقًا للخطابات والهيئات القانونية المعنية، وهي قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين «.

النزوح المطول: حالات «يُمنع فيها الأشخاص النازحين من اتخاذ خطوات أو لا يكون لديهم القدرة على اتخاذ خطوات لفترات طويلة من الوقت للتقليل تدريجيا من ضعفهم وفقرهم وتهميشهم وإيجاد حل دائم».

المرونة: «قدرة النظام أو المجتمع الذي تعرض للمخاطر لمقاومة أو امتصاص أو استيعاب أو التكيف مع أو تحويل أو التعافي من آثار الخطر في الوقت المناسب وبطريقة فعالة،يتضمن ذلك الحفاظ على واستعادة

الهياكل والوظائف الأساسية من خلال إدارة المخاطر. «

الاستجابة: «الإجراءات المتخذة مباشرة قبل وقوع الكارثة أو أثناءها أو بعدها مباشرة من أجل إنقاذ الأرواح، والحد من الآثار الصحية، وضمان السلامة العامة، وتلبية احتياجات المعيشة الأساسية للأشخاص المتضررين».

الهشاشة: «الظروف التي تحددها العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تزيد من قابلية تأثر الفرد أو المجتمع أو الأصول أو الأنظمة بالمخاطر».

٤ . ٤ الصلة مع الدلائل الأخرى لـ من القول إلى الفعل:

يسلط هذا القسم الضوء على الأنشطة فيالدلائل الأخرى لـ من القول إلى الفعل ذات الصلة للحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث وتعزيز قدرة النازحين على مواجهة الكوارث، على الرغم من أن الأدلة قد تشير بشكل مباشر إلى النزوح الناجم عن الكوارث.

الصلة مع الدلائل الأخرى لـ من القول إلى الفعل

إعادة البناء بشكل أفضل في التعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار

ينبغي تعزيز قدرة الأشخاص الذين النازحين بسبب الكوارث لمساعدتهم على التوصل إلى حلول دائمة في مرحلة ما بعد الكارثة، والحد من مخاطر النزوح الناجم عن الكوارث في المستقبل، في عمليات تطوير إطار الاستعادة. يجب أن تكون نقاط الاتصال حول نزوح الكوارث والمجتمعات المتأثرة بالكوارث جزءًا من عمليات تقييم وتطوير إطار ما قبل وما بعد الإنعاش لضمان إدراج استجابات هادفة وفعالة لأوجه الضعف المحددة للأشخاص النازحين بسبب الكوارث والمجتمعات المضيفة.

دليل موجز عن تصميم وتطبيق تمارين المحاكاة

وتمثل عمليات المحاكاة أداة مفيدة لضمان إعداد جهود الاستجابة على نحو ملائم للتصدي لمجموعة متنوعة من سيناريوهات النزوح في حالات الكوارث، بما في ذلك الحاجة إلى الإجلاء والتحركات عبر الحدود والحالات التي لا يتمكن فيها النازحون من العودة إلى منازلهم لفترات طويلة. يمكن استخدام الدليل لتطوير تمارين محاكاة وطنية أو ثنائية أو إقليمية.

تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة الفعالة

بالتخطيط المسبق والأنظمة المناسبة، يمكن لآليات الاستعداد للكوارث أن تساعد في تجنب أو تقليل العديد من نقاط الضعف والتحديات المحددة التي يميل الأشخاص الذين تسببت الكوارث في نزوحهم والمجتمعات المضيفة إلى مواجهتها خلال الاستجابة الفورية ومرحلة ما بعد الكارثة. تسهم تحليلات الأثر والضعف، وتمارين تحديد ملامح البيانات والتدخلات الهادفة للمجتمعات المتأثرة بالنزوح في تحقيق استجابة أكثر فاعلية، وجهود أطول أجلاً للتوصل إلى حلول دائمة أثناء التعافي.

التقييم الوطني لمخاطر الكوارث

وتعتبر مثل هذه التقييمات أدوات مهمة لتحديد المجموعات السكانية أو المناطق الجغرافية التي تواجه مستويات عالية من مخاطر النزوح في حالات الكوارث، بما في ذلك التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ. وللتصدي لمخاطر التهجير، يجب أن تتضمن التقييمات: أنماط التنقل غير الكارثة، بما في ذلك عبر الحدود الدولية ؛ تقييم استخدامات الأراضي لتحديد المناطق المعرضة للخطر ؛ توقعات لحركة الإنسان المرتبطة بتغير المناخ، والتحضر، والفقر، والنمو السكاني والتدهور البيئي؛ وتقييم المجموعات التي يحتمل أن تواجه مستويات عالية من مخاطر النزوح، مثل أولئك الذين يعيشون في فقر أو مستوطنات غير رسمية، والنازحين بالفعل والمهاجرين

نقاط الاتصال الوطنية والمنصات الوطنية والمنصات المحلية للحد من مخاطر الكوارث

ينبغي أن تراعي منصات الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات إدراج نقاط الاتصال المعنية بالنزوح الناجم عن الكوارث، والأفرقة العاملة والمجتمعات المتأثرة بالنزوح. وهي أيضا آليات مهمة لتحديد الأدوار والمسؤوليات والموارد لتيسير الاستجابات الشاملة للنزوح في حالات الكوارث، بما في ذلك عبر الحدود، والتي لها آثار على مجموعة واسعة من الأطر القانونية الوطنية والجهات الفاعلة الحكومية مثل موظفي الهجرة وحقوق الإنسان.

٤ . ٥ الصلة بالسياسات والعمليات العالمية الأخرى

ويعترف إطار سينداي بدور المنصة العالمية للحد من مخاطر الكوارث والمنصات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث باعتباره «آليات للتماسك عبر جداول الأعمال والرصد والمراجعات الدورية لدعم هيئات حوكمة الأمم المتحدة». يبرز الجدول أدناه الإشارات إلى نزوح الكوارث والحراك البشري وأهميتها في السياسات والعمليات الدولية الرئيسية التي تقودها الدولة.

العمليات والسياسات العالمية وأهميتها لمخاطر النزوح الناجم عن الكوارث

مبادرة المهاجرين في الدول في أزمة (MICIC)

وضعت مبادرة المهاجرين في الدول في أزمةMICIC المبادئ التوجيهية الطوعية وغير الملزمة لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من الصراع أو الكوارث الطبيعية. تتضمن المبادئ التوجيهية ممارسات فعالة للدول وغيرها من أجل معالجة نقاط الضعف المحددة واحتياجات ومساهمات المهاجرين عند إدارة مخاطر النزوح من الكوارث، وعند وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالحراك البشري الناجم عن الكوارث. كما يوجد لدى المبادرة أدوات لبناء القدرات للبلدان التي تستقبل وتستضيف المهاجرين المتأثرين بالكوارث. (micicinitiative.iom.int)

منهاج النزوح الناجم عن الكوارث (PDD)

يدعم منهاج النزوح الناجم عن الكوارثPDD تنفيذ أجندة الحماية غير الملزمة الخاصة بمبادرة Nansen، والتي أقرتها أكثر من 100 حكومة في عام 2015. يقدم جدول الأعمال للدول مجموعة أدوات للتصدي للنزوح الناجم عن الكوارث عبر الحدود من خلال تقديم أمثلة على الممارسات الفعالة للاستجابة عندما لا نستطيع تجنبها، ومقاييس لإدارة المخاطر في بلدان المنشأ. كما يساهم المنهاج في تطوير وتنفيذ العمليات الدولية والإقليمية التي تتناول النزوح الناجم عن الكوارث، ويدعم تطوير تمارين الإرشاد والمحاكاة ويعمل كمنصة لتبادل المعرفة والدعوة. (disasterdisplacement.org)

العمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة (RCPs)

تجمع هذه الدول الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في بعض الحالات للحوار غير الرسمي وتبادل المعلومات حول قضايا الهجرة ذات الاهتمام المشترك والقلق المشترك. وقد تم استخدامها لمناقشة القضايا المتعلقة بالنزوح عبر الحدود والهجرة المرتبطة بالكوارث، والتدريب على بناء القدرات وحلقات العمل، ووضع إرشادات غير ملزمة. توجد نقاط المراقبة في كل منطقة تقريبا، وتدعمها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

www.iom.int/regional-consultative-processes-migration

تم تبني جدول أعمال الإنسانية في قمة الأمم المتحدة الإنسانية العالمية لعام 2016. إنها خطة من خمس نقاط توضح التغييرات اللازمة للتخفيف من المعاناة والحد من المخاطر وتقليل التعرض للخطر على نطاق عالمي. تتضمن المسئولية الأساسية 3، عدم ترك أي شخص وراءها، التزامات محددة من قبل الدول وغيرها من الدول لمعالجة النزوح والهجرة. وتشمل هذه التدابير الحد من النزوح الداخلي بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030، والوقاية والاستعداد للنزوح عبر الحدود المرتبط بالكوارث وتغير المناخ من خلال تعزيز وتنفيذ جدول أعمال حماية مبادرة نانسن. كما التزمت الدول بالمشاركة في الجهود الرامية إلى دعم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. (agendaforhumanity.org)

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)

أقر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأثر تغير المناخ على الحراك البشري. دعا مؤتمر الأطراف السادس عشر في عام 2010 إلى «تدابير لتعزيز التفاهم والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالنزوح الناتج عن التغير المناخي والهجرة والترحيل المخطط» (الفقرة 14 [و]). أنشأت COP21 في عام 2015 فرقة العمل المعنية بالنزوح في إطار آلية وارسو الدولية «لوضع توصيات للنهج المتكاملة لتفادي وتقليل ومعالجة النزوح المتصل بالآثار الضارة لتغير المناخ. فرقة العمل التكميلية، تستفيد من أعمال الهيئات المعنية وفرق الخبراء الموجودة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وكذلك المنظمات ذات الصلة وهيئات الخبراء خارج الاتفاقية، وتشركها، حسب الاقتضاء».

(unfccc.int/adaptation/groups_committees/loss_and_damage_executive_committee/items/9978.php)

اتفاقات عالمية بشأن اللاجئين والمهاجرين (قيد التنفيذ)

كجزء من إعلان نيويورك لعام 2016، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تطوير اثنين من التعاقدات العالمية، التي تعهدت الدول بتبنيها في عام 2018. تهدف هذه الاتفاقيات إلى حماية حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين، ودعم الدول التي تتقد وتلقي استضافة أعداد كبيرة منهم. يقر إعلان نيويورك بأن تغير المناخ والكوارث والعوامل البيئية الأخرى تدفع الناس إلى التحرك، والحاجة إلى مساعدة الضعفاء بينهم.

وتنظر الدول أيضا في وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة ومبادئ توجيهية طوعية بشأن معاملة المهاجرين في حالات الضعف، والتي قد تشمل الكوارث. وقد أدت هذه العملية أيضاً إلى دعوات لتشجيع «دمج الهجرة في تنفيذ الأُطُر الدولية وكذلك في الخطط والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية والمحلية بشأن الحد من مخاطر الكوارث، والمرونة، والتأهب، والتخفيف والتكيف» وتشجيع الهجرة باعتبارها استراتيجية التكيف.
(/refugeesmigrants.un.org)

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (UNHRC)

يؤكد قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في يونيو / حزيران 2017 على «الحاجة إلى مواصلة تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، وإشاراته إلى حقوق الإنسان»، خاصة فيما يتعلق حقوق «المهاجرين والأشخاص النازحين عبر الحدود الدولية في سياق الآثار السلبية لتغير المناخ».

كما تم رفع الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخليًا بسبب الكوارث بشكل دائم بموجب تفويض الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالنازحين داخليًا والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا، والذين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) كما نُشرت عدة تقارير وتوجيهات تشغيلية بشأن النزوح الناجم عن الكوارث، وأجريت زيارات ميدانية في إطار هذه الولاية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR).

(A / HRC / 35 / L.32: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/OpenElementsPDF/G1716792.pdf/92/167/G17)

أجندة حضرية جديدة

تضع أجندة الأمم المتحدة الحضرية الجديدة لعام 2016 معايير عالمية للتنمية الحضرية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ. ويعترف بضرورة احترام حقوق اللاجئين والمهاجرين والنازحين بحيث يمكنهم تقديم مساهمات إيجابية للمجتمع من خلال تدابير مثلضمانفرص العملاللائقوالكسب المعيشية. كما يشجع وضع السياسات لمنع عمليات الإجلاء القسري والنزوح المرتبط ببرامج ترمي إلى ترقية الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية.

(habitat3.org/the-new-urban-agenda)

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

وتقر خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 بأن الكوارث الأكثر تكرارا وتكرارا والأزمات الإنسانية والتهجير المرتبطين بها تهدد بعكس المكاسب الإنمائية، حيث يشكل تغير المناخ تحديات أكبر في المستقبل. كما يعترف بأن النازحين والمهاجرينهم معرضون للخطر بشكل خاص ويجب تمكينكم، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ المعقدة.

كما تعترف خطة عام 2030 بالمساهمات الإيجابية للمهاجرين في التنمية، والحاجة إلى ضمان المعاملة الإنسانية لكل من المهاجرين والنازحين. وتشمل أهداف التنمية المستدامة 1.5 و 11.5 و 13.1، التي تتناول بناء المرونة للحد من الآثار التنموية للكوارث وتغير المناخ، مؤشرات تُقاس لكل 100.000 من أجل عدد الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بالكوارث، بما في ذلك أولئك الذين تم إجلاؤهم وتهجيرهم ونقلهم.

(sustainabledevelopment.un.org)

UNISDR

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

MAIN OFFICE
9-11 Rue de Varembé
CH1202, Geneva - Switzerland

www.unisdr.org

هذه الإرشادات هي مجهود من المجتمع الدولي
للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث